محضر الجلسة رقم 945

التاريخ: الثلاثاء 20 رجب 1435 هـ (20 ماي 2014 م)
الرئاسة: المستشار السيد عبد الرحمان أشن، الخليفة الخامس لرئيس المجلس.
التوقيت: ثلاث ساعات، ابتداءا من الساعة الثانية والدقيقة الثالثة والخمسين بعد الزوال.
جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد عبد الرحمان أشن، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدان الوزيران،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملا بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقا لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، نخصص هذه الجلسة للأسئلة الشفهية وأجوبة الحكومة عليها.

وقبل ذلك، وطبقا لمقتضيات المادة 128 من النظام الداخلي، توصلت الرئاسة بخمس إحاطات المجلس علما، أولها للفريق الدستوري ثم للفريق الحركي ولفريق الأصالة والمعاصرة والفريق الاستقلالي والفيدرالي.

وأعطي الكلمة في هذا الإطار لأول متدخل في إطار إحاطة المجلس علما للفريق الدستوري.. هناك من متدخل؟ ماكاينش.

الكلمة الموالية للفريق الحركي في إطار إحاطة المجلس علما. الأستاذ السعداوي، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

مما لاشك فيه أن قضايا مغاربة العالم تحظى بإجماع المغاربة، ملكا وحكومة وشعبا، حيث ما فتئ جلالة الملك محمد السادس نصره الله يؤكد على ضرورة اتخاذ كل التدابير بتمكين هذه الفئة من حقوق المواطنة الكاملة، بل وجعل الدستور من إنصافهم مبدأ دستوريا يقضي بالدفاع عن حقوق المهاجرين المغاربة ومصالحهم في بلدان الإقامة والعمل على إدماجهم الإيجابي، سياسيا وحقوقيا وتنمويا، في بلدهم الأصلي.

ومناسبة هذا التأسيس وفحوى هذه الإحاطة يتعلق بما ورد في ميزانية 2014 من قرارات مجحفة في حق هذه الفئة من المواطنين، التي تنص على أن كل مواطن أو مهاجر مغربي له ملكية في المهجر أو حساب بنكي حصل عليه إما من عرق جبينه أو تجارته يجب أن يصرح بها لدى مصالح وزارة المالية المختصة ويؤدي عنها ضريبة، وفي حالة عدم التصريح أو عدم أداء الضريبة يعرض إلى عقوبات زجرية تصل حد العقوبات السالبة للحرية.

السيد الرئيس،

علما أن هذا القرار لا يفرق بين المستثمر في بلدان المهجر بشكل قانوني وبين غيره.

وفي نفس السياق وفي إطار الاتفاقيات الثنائية مع بعض الدول الصديقة يفرض على المهاجرين العائدين إلى أرض الوطن، بعد تقاعدهم، التصريح بممتلكاتهم في أرض الوطن وتأدية الضرائب عليها للمصالح المختصة في دول الإقامة، مع التزام الحكومة بالتصريح نيابة عنهم بممتلكاتهم لدى حكومات الدول المعنية حالة عدم مبادرتهم بفعل ذلك، الشيء الذي يعرضهم إلى منطق الازدواج الضريبي، بل واسترجاع الأموال التي استفادوا منها في إطار المساعدات الاجتماعية المعمول بها في دول الإقامة.

وعليه، ومن منظورنا في الفريق الحركي، وإذ نعتبر أن هذه الإجراءات المجحفة لابد من إعادة النظر فيها حسب الحالات.

وإسهاما منا في حل هذه النازلة سنعمل على تقديم مقترح قانون ينصف جميع الأطراف ويحمي مصالح مغاربة العالم في كل مكان حتى لا يتعرضوا إلى الشطط والظلم والمس بحقوقهم، وهم قوة اقتصادية واجتماعية وسياسية ودبلوماسية تخدم مصلحة الوطن بكل غيرة وروح وطنية صادقة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد المستشار.

الكلمة للمتدخل الموالي من فريق الأصالة والمعاصرة في إطار إحاطة المجلس، إذا كان هنالك من متدخل، تفضلوا الأستاذ بنشماش.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الرئيس،

أريد باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار إحاطة المجلس علما أن أنبه، فقط مجرد تنبيه من يعنيهم الأمر، إلى خطورة ممارسة بدأت تتكرر وتتواتر في الفترة الأخيرة، ونرجح أنها ستتفاقم في المرحلة المقبلة، ممارسة تتمثل في لجوء البعض -سامحهم الله- في إطار الصراع السياسي والتدافع اللي كاين في المجتمع، وهو ظاهرة صحية، لجوء البعض إلى منطق تصفية الحسابات السياسية مع خصومهم بطرق رخيصة ورخيصة جدا، وأقل ما يقال عنها أنها تفتقر إلى الحد الأدنى أو ما دون الحد الأدنى من الأخلاق السياسية.

وقد سبق للكثير من الزملاء في هذه القاعة أن نبهوا إلى خطورة اللجوء إلى أساليب رخيصة في تصفية الحسابات السياسية. وكنا نتمنى أن يتوقف هاذ البعض عند هذا الحد، وأن ينتبه إلى خطورة الزج بالصراع السياسي بين الأحزاب السياسية في ما هو ليس مستساغ ومباح بمقتضى الأخلاق السياسية.

مناسبة هذا الكلام، السيد الرئيس، مناسبة هذا الكلام، إخواني، أخواتي، هو ما تعرضت له إحدى الرئيسات الفاضلات، رئيسة بلدية الحسيمة تحديدا، في الفترة الأخيرة، حين وقع، وبشكل متعمد، القصد منه هو إلحاق الإساءة بشخصها وبالهيئة السياسية التي تمثلها، حين وقع تزوير، نعم تزوير وأتحمل مسؤوليتي، تزوير وقائع استدعاء موجه لهذه السيدة، السيدة رئيسة بلدية الحسيمة، موضوعه وهو نزاع بين البلدية وبين أحد المواطنين، يتعلق بالترامي على ملك البلدية، وصدر في شأنه حكم من المحكمة، التزوير هو وقع في تغيير مضمون الاستدعاء، بادعاء أن الرئيسة ارتكبت جنحة السكر العلني، شوف تبارك الله على الأخلاق، السكر العلني والسياقة بدون رخصة.

احنا ابغينا بهاذ المناسبة، ولاشك أن السيد وزير العدل سيلتحق بنا بعد قليل، لا نقبل أقل من فتح تحقيق قضائي في هاذ الموضوع، حتى يتوقف أولئك الذين يوظفون القضاء في معارك سياسية.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

وسنعود إلى الموضوع لاحقا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الموالية في إطار إحاطة المجلس للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضل الأستاذ عزابي.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

السيد الرئيس،

يشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أن أحيط المجلس الموقر علما بقضية تهم تحرشات جديدة تعرض لها المغرب مؤخرا، لم ينج منها حتى الجانب الديني. فكلما مدت المملكة المغربية يدها للوحدة وجمع الشمل بيننا وبين إخواننا في الجزائر الشقيقة، سواء عبر روابط القرابة والأخوة التاريخيتين أو عبر اعتماد التقارب الروحي والديني بمنهجية تشاركية وبصفاء السريرة، بعيدا عن الحسابات السياساوية الضيقة، نسجل أن حكام الجزائر يعودون إلى الشعارات البائدة التي أقبرت بعد انهيار جدار برلين، تلك الشعارات البالية التي تكرس البلقنة والتفتيت وتأخر عجلة التنمية للقطر المغاربي بصفة عامة.

وقد لاحظ العالم رد فعل هؤلاء الحكام الجزائريين خلال الجولة التي قام بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس أعزه الله بعدة دول إفريقية، ولاقى ما شاهده العالم من حرارة الترحاب التلقائي في تلك الدول الإفريقية، إذاك غضب حكام الجزائر، لأنهم أدركوا أن الحضور المغربي في إفريقيا هو حضور مشبع بالنقاء.

لقد قال أحد المشاركين في هذا المنتدى الدولي الثالث لأتباع الطريقة التيجانية بفاس، وهو ليس مغربيا ولا جزائريا، إن الله اختار هذه الأرض الطيبة لتلك النفس الطيبة، اختار الله أن يدفن الشيخ سيدي أحمد التيجاني بمدينة فاس، فهل يستطيع حكام الجزائر أن يقفوا ضد إرادة الله ومشيئته؟

السجال المغربي-الجزائري أو على الأصح الغضب الجزائري بشأن الزاوية التيجانية هو موضوع قديم، لكن الغريب هو أن يستغل كموضوع لهجوم الجزائر على المغرب، ولاختلاق توتر جديد آخر بين البلدين في هذا الظرف بالذات، وهذا فعلا يثير الشفقة.

إن الارتباط الروحي بين مريدي الزاوية التيجانية للمملكة ومؤسساتها، وبمدينة فاس بالذات، شعور روحي راسخ، ولا يمكن بمجرد رغبة جنرالات الجزائر تعبيره أو القضاء عليه، كما أن ذلك يعتبر أكبر من السياسة ومن لعبة المصالح.

ولهؤلاء نقول: إن النسق التاريخي والثقافي والسياسي الذي عاشه المغرب في الماضي، ولا شك لا زال يعيشه اليوم في الألفية الثالثة بقيادة جلالة الملك محمد السادس نصره الله، هو الذي دفع الشيخ سيدي أحمد التيجاني إلى السريرة ينهج المقاربة الإنسانية الشفافة، بعيدا عن المكر والخبث والكيد للجيران والمساهمة في إيقاف مد مسلسل الفكر الإرهابي بالقارة السمراء.

هذه المرة شكل موضوع منتدى الطريقة التيجانية الصوفية بفاس في الفترة ما بين 14 و16 سنة 2014، والرسالة الملكية الموجهة إلى كافة مريدي الطريقة الصوفية عبر العالم، المبرر الجديد لإطلاق الاتهامات في حق المملكة ولابتداع الخلاف بين البلدين الجارين، واتهام المغرب بالركوب في المشترك الصوفي.

إلى اسمحت لي، السيد الرئيس، هذي راه قضية وطنية.

السيد رئيس الجلسة:

كلشي وطني هنا، ما يناقش على هذا المستوى كله وطني. السي عزابي، أرجوك.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

... فالطريقة التيجانية المنتشرة في العالم، والتي اجتمع أهلها في فاس شاء من شاء، وكره من كره...

السيد رئيس الجلسة:

السي عزابي، أرجوك، لأنه إلى تراخيت معك في اسميتو، غادي نعطي للجميع، ما يمكنش، عاودثاني غنولي.

شكرا.

المستشار السيد عبد العزيز عزابي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة الموالية في إطار إحاطة المجلس علما لآخر متدخل، الفريق الفيدرالي. الأستاذ دعيدعة، تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدان الوزيران،

السيدة المستشارة،

الإخوة المستشارين،

إحاطتنا اليوم، بالرغم من كل الإجراءات الهادفة إلى حجب هذه الإحاطة على المواطنين والمواطنات، فكل هذه الإجراءات لن تقف أمام فضح زيف الخطاب الحكومي، فالحكومة التي أطنبت مسامعنا بأنها تدعم، وتقوم بكل الإجراءات القانونية لدعم المقاولة الصغرى والمتوسطة، هذه الحكومة، اليوم، تتسبب في إغراق وإفلاس المئات من المقاولات المغربية، وسأعطي نموذجين اثنين، من خلال مؤسستين عموميتين:

المؤسسة الأولى: المكتب الوطني للكهرباء والماء، مئات المقاولات اليوم لم تتوصل بمستحقاتها، مما يهدد آلاف المناصب انتاع الشغل، مما يدفع هذه المقاولات إلى الإفلاس، وهذه المقاولات اشتغلت بجد ومسؤولية فيما يخص البرنامج الوطني الخاص بكهربة العالم القروي.

المؤسسة الثانية: المكتب الوطني للمطارات، الذي يعرف الجميع ما عرفه من إفساد وفساد، جعل اليوم عدد من المسؤولين يتخوفون من التوقيع، وبذلك تغرق معهم أيضا المقاولات المغربية، والنموذج الصارخ التوسعة انتاع مطار محمد الخامس بالدار البيضاء.

والحكومة تتفرج على هذه المقاولات. لذلك، نقول للحكومة وللسيد رئيس الحكومة والوزراء المسؤولين على هذه القطاعات، إنكم تفلسون المقاولة المغربية بدل إنعاشها والارتقاء بها إلى مستوى التنافسية. هذه هي السياسة الحكومية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد رئيس الفريق.

وقبل أن ننتقل لمعالجة الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول أعمال هذه الجلسة، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات، الكلمة لكم السيد الأمين.

المستشار السيد حميد كوسكوس، أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

في البداية، أحيط المجلس الموقر، أنه طبقا لأحكام الفصل 140 من الدستور، سيعقد البرلمان بمجلسيه جلسة عمومية مشتركة، تخصص لتقديم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات للتقرير السنوي للمجلس لسنة 2012، وذلك غدا يوم الأربعاء 21 ماي 2014 على الساعة الحادية عشر صباحا بالقاعة الكبرى للجلسات بمجلس النواب.

توصلت كذلك الرئاسة بمراسلة من السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، تخبر من خلالها المجلس أنها ستمثل الحكومة نيابة عن الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان خلال جلسة الأسئلة الشفهية ليوم الثلاثاء 20 ماي، وأنه كذلك نظرا لارتباطه بحضور أنشطة ملكية، فإن السيد وزير الشباب والرياضة يلتمس تأجيل الأسئلة الموجهة لوزارته إلى جلسة لاحقة.

بخصوص الأسئلة الشفهية والكتابية التي توصل بها مجلس المستشارين إلى غاية يوم الثلاثاء 20 ماي:

- فعدد الأسئلة الشفهية: 43 سؤالا،
- وعدد الأسئلة الكتابية: 13 سؤالا؛
- وعدد الأجوبة الكتابية: جوابان.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الأمين.

ونستهل هذه الأسئلة بالسؤال الأول الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني، وهو حول مواكبة التعليم الخصوصي لتحقيق اكتفائه الذاتي من الأساتذة. الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، الأستاذ التويزي.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير المحترم،

فإن التعليم الخصوصي يساهم، إلى جانب التعليم العمومي، مساهمة

كبرى في:

أولا، تطوير التعليم في بلادنا؛

ثانيا، مساعدة التعليم الخصوصي كذلك، أن هاذ التعليم الخصوصي كذلك يساعد الدولة في توفير خدمة عمومية، كانت أصلا خصها تديرها الدولة المغربية؛

ثالثا: ساهم كذلك في تنويع العرض المدرسي هاذ التعليم الخصوصي.

لكن هاذ التعليم مازال تابعا للمدرسة العمومية بحكم اعتماده أصلا على خدمات أساتذة التعليم العمومي، وأصبح هذا الأخير -أي التعليم العمومي- يؤثر بطريقة سلبية على أداء المدرسة العمومية، مما دفعكم إلى اتخاذ قرار بمنع أساتذة التعليم العمومي من الاشتغال في المدارس الخصوصية.

لذا، نسائلكم السيد الوزير المحترم:

ما هي التدابير التي اتخذتها وزارتكم من أجل مواكبة التعليم الخصوصي، ليحقق استقلاليته عن المدرسة العمومية فيما يخص الأساتذة؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد رشيد بن المختار بن عبد الله، وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

السيد الرئيس،

السادة المستشارون،

السيدات المستشارات،

السيد المستشار، شكرا لكم على هاذ السؤال اللي هو حقيقة سؤال مهم، واسمحوا لي نعطيكم بعض المعلومات والمعطيات حول هاذ التعليم، قبل الإجابة على السؤال الدقيق اللي انتما اطرحتوه علي.

فيما يخص التعليم الخصوصي، عدد التلاميذ اللي فيه هو 741.000 تلميذ تقريبا، وعدد الأساتذة اللي هما كيعملوا فيه بصفة قارة 49.700، هي تقريبا 50.000، وعدد الأساتذة اللي هما غير قارين فيه هما حوالي 14.000، هذا كيبغي يقول بأن كان هنا واحد الاجتهاد لا بأس به فيما يخص هذا الأمر، وكاين هناك الآن اليوم موجودة 3656 مؤسسة تعليمية خاصة.

فيما يخص الإجراءات، أولا كانت هناك توقيع اتفاقية في 2011 اللي هي الهدف منها هو إعطاء الإمكانيات لهاذ المدارس باش يكون عندها أساتذة اللي هي قارة.

وفي هاذ الإطار هذا، احنا أولا ساعدناها في تكوين عدد كبير من هاذ الأساتذة، ومن جهة أخرى رخصنا بفتح 10 ديال المراكز خصوصية للتكوين في مهن التدريس لهاذ القطاع.

وفي نفس الوقت، قلنا هاذ القضية ديال الالتقاء والإمكانيات اللي كتعطى للأساتذة العموميين باش يعطيو، حددنا بأن باش تستافد المؤسسة من هاذ الدعم خص يكون عندها 80% من الأساتذة قارين.

فيما يخص التدابير الجديدة اللي هي كذلك الآن موجودة، هي مبادرة من طرف السيد رئيس الحكومة في نونبر الماضي، اللي هو قرر بأن وزارة التعليم العالي من جهة ووزارة المالية والجامعات اتفقوا باش يكونوا 10.000 أستاذ وأستاذة لهاذ القطاع من دابا حتى 2016، والتكلفة المالية ديال هاذ المشروع هي 161 مليون درهم. هذي هي الإجراءات اللي الآن قايمين بها.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذ التويزي، تفضل في إطار التعقيب.

المستشار السيد أحمد التويزي:

شكرا السيد الوزير.

في الواقع هاذ المسائل كلهم مزيانة، لأن التكوين لابد أن نكون، أن نساعد هذا القطاع الأساسي اللي هو مساعد للدولة في التكوين، وتنعرفو على أن حتى أيامكم اللي دازت.. المنظومة اللي كانت تصوتت في التسعينات على أساس المنظومة ديال التربية والتكوين دارت ميثاق، على أنه نص على أن هذا خصو يلعب واحد الدور أساسي فيما يخص هاذ الموضوع.

أنا كنقول لكم واحد القضية باش انكونو واضحين، هاذ الشي كنقولوا راه مزيان، ولكن نقول لك بكل صدق، بالدارجة، راه ما غيديو والو كاع.

نقول لك اعلاش، لأن خص، أولا، خص الحكومة اللي انت فيها تؤمن بك انت، الحكومة لا تومن بك أنت، ابغيناك تقول لنا، لحقاش انت بالنسبة لي أنا كبرلماني تم اقتراحك من طرف رئيس الحكومة، ولكن الخطابات اللي كنسمعو (à gauche et à droite) هي فعلا أن انت بوحدك.

وبالتالي، الوزارة إلى ما كانتش قادرة باش تقنع الحكومة اللي معها على مخطط تديرو للإصلاح، ما يمكنش يكون هاذ الإصلاح. إلى الحكومة اللي معايا أنا، ما اقدرتش أنا يؤمنوا بالخطة ديال الإصلاح راه لا يمكن أن ينجح هذا الإصلاح.

وبالتالي كنسمعو ذاك النهار، هنا كنسمعو على أنه اتهم شخص من طرف رئيس الحكومة، اتهم بأنه يتلاعب بالمنظومة ديال التربية الوطنية ويتلاعب، ماشي كيتلاعب، يريد أن يقوم بإفلاس هاذ المنظومة، هذا قرار خطير، قرار سياسي، وما قلت والو، وما قلنا والو، وتقال على أنك انت كتعطي مارشيات وكتعطي واحد العدد المسائل، كتعطي جوج الملايين. هاذ التخريبق، هاذ الشي اللي كيسمعوا المغاربة خصهم يفهموه.

وبالتالي، هاذ المواضيع هاذو، إلى ما كانش واحد العمل اللي كيآمنوا بك

وتآمن بهم، وكتكون الصراحة في الوضوح، كما قال اقبايلة السي حكيم، يجب أن نكون صرحاء مع الشعب المغربي، صرحاء مع البرلمان. هاذ الشي شفناه هاذ الصباح في البرلمان، هاذ الشي سمعناه في مجلس النواب الآن اللي يضرب به المثل، هذا يشرف هذا البلد؟

هاذ النقاش الذي... أوصلنا نقاشاتنا داخل المستشارين وداخل مجلس النواب إلى الحضيض، وهاذ الشي كيفكرني في الكلمة اللي كان قالها جلالة الملك المرحوم في البرلمان على أنه أصبح سيرك، فعلا أصبحت هاذ المؤسسات سيرك، الانتخابات الجاية كن على يقين كنقول لكم حتى واحد ما غادي يشارك في الانتخابات بهاذ الطريقة، نعطي للمغاربة، كنعطيوهم...

السيد رئيس الجلسة:

السي التويزي، أرجوك.. أرجوك السي التويزي، راه ما ابقاش عندك الحق في الكلام السي التويزي، أستاذ التويزي.. أستاذ التويزي، راه سهوت بعض الشيء حيث خليتك اسميتو، من بعد ما فقت أنايا وأنت مازال ابقيتي في اسميتو، أنا اعتقدت أن احنايا في ثلاثة الدقايق، ما كاين حتى مشكل.

تفضل السيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب إذا كان هنالك رد، شكرا للسيد الوزير.. هناك نقطة نظام؟ تفضل السيد رئيس الفريق.

المستشار السيد محمد علمي:

السيد الرئيس المحترم،

نحن نعتقد أننا في هاته الجلسة هي مخصصة لمعالجة الأسئلة الآنية والأسئلة الشفوية العادية فضلا عن الإحاطات.

احنا، السيد الرئيس، الفريق الاشتراكي تقدم بسؤال آني يستأثر باهتمام الرأي العام الوطني، وهو المتعلق بالزيادة التي أقدمت عليها الحكومة في الحد الأدنى للأجر، الحكومة لا تريد أن تتفاعل وأن تجيب على السؤال الآني الذي تقدم به الفريق الاشتراكي، ولا ندري لماذا؟ احنا الهدف ديالنا هو تتبع العمل الحكومي ومراقبته قصد توجيهه، وتيعرفوا المغاربة الحكومة ديالهم أشنو كتدير في القضايا ذات الاهتمام الرئيسي.

احنا، السيد الرئيس، ما نستغرب له، وما شد انتباهنا لطرح هاذ نقطة نظام، أنتم كمكتب اليوم وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي هي حاضرة، نحن نقدر الاعتذارات التي تقدمها الحكومة، ولا تريد أن تجيب الفريق الاشتراكي على هاذ السؤال الآني الذي تقدمنا به هذي واحد المدة ديال 15 يوم.

وعلى هاذ الأساس، احنا نلفت انتباه المكتب ورئاسة المجلس إلى ضرورة انتباه الحكومة للتفاعل إيجابيا مع الأسئلة الآنية التي يتقدم بها السادة المستشارين.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد رئيس الفريق.

المكتب والرئاسة تتعهد بإشعار الحكومة بهذا. ونتنقل ربما إلى إحاطة ثانية، أستاذ أعمو تفضل، عفوا نقطة نظام ماشي إحاطة.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

نقطة نظام، السيد الرئيس، تتعلق بتسيير الجلسة، لا يجوز ولا نرضى أن نسمع أن مؤسسة برلمانية هي سيرك، هذا قدح في المؤسسة، والمطلوب منا تصحيح أوضاعنا وتطوير مؤسساتنا، وعلينا واجب حصانتها لأن المغرب يفتخر كدولة نادرة في العالم الثالث تتوفر على المؤسسات.

إذا كان هناك انحطاط، علينا تصحيحه والرفع من مستوى النقاش، لا أن نزيد له فداحة، فلذلك كان على السيد الرئيس أن يسهر على حماية وحصانة المؤسسة البرلمانية ممن كان مصدر المساس بها ولو كان من أهلها بداخل هذه القبة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

قبل السي التويزي، نعطيك نقطة نظام حتى تجلس وتستأذن، وأنا نقول لك نعطيك نقطة نظام، ماشي كتفرض علي نعطيك نقطة نظام وكأنه يعني... الله يخليك، أنا كنسير الجلسة، من حقك أن تطلب نقطة نظام، أنا غنعطيك نقطة نظام، تفضل نقطة نظام ونتمنى تكون في تسيير الجلسة.

المستشار السيد أحمد التويزي:

عندما اسمعنا السيرك، أنا قلت جلالة الملك في واحد الوقيتة الذي لاحظ أن النقاشات التي نزاولها كممثلين ديال الأمة نزلت إلى الحضيض، واحنا اللي خصنا نعطيو مثل، أنا لا أريد أن أنزل الناس، غنقول لك اشكون اللي نزل هاذ الشي، الحكومة هي التي أنزلت...

السيد رئيس الجلسة:

السي التويزي أرجوك، أرجوك السي التويزي. مرة أخرى.. آ السي التويزي مرة أخرى غادي نضطر نقطع عليك الصوت، أرجوك، آ السي التويزي، السي التويزي، تفضل اجلس.. السي التويزي راني قطعت الصوت، السي التويزي تفضل أرجوك...

وقبل أن ننتقل إلى السؤال الثاني المدرج في قطاع التربية الوطنية، أريد باسمكم جميعا أن أرحب بوفد من السيدات عن الجمعية الدولية للنساء الأمريكيات التي يتابعن معنا هذه الجلسة، فباسم المجلس نرحب بكم، وبنفس مستوى الترحيب نرحب كذلك بوفد عن أعضاء إحدى الجمعيات الممثلة للمغاربة المقيمين بالخارج، وهم كذلك يتابعون معنا هذه الجلسة.

ومباشرة أنتقل إلى السؤال الثاني الموجه إلى السيد وزير التربية الوطنية

وهو حول استعدادات الوزارة لتنظيم امتحانات البكالوريا، والسؤال للفريق الفيدرالي، تفضل الأستاذ دعيدعة.

المستشار السيد محمد دعيدعة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسيدين الوزيرين،

السادة المستشارين،

مع اقتراب موعد امتحانات البكالوريا يزداد ترقب الآباء والتلاميذ وهيئة التدريس وكل المتتبعين للشأن التربوي بهذا الاستحقاق الذي هو بمثابة ثمرة سنوات من الجهد والعمل، وبوابة للتلميذ ليواصل بعدها الدراسة في ميدان البحث العلمي والتعليم العالي.

لذا، نسائلكم السيد الوزير، حول التدابير المتخذة لتحصين مصداقية شهادة البكالوريا الوطنية والحفاظ على قيمتها العلمية والأدبية، عن الإجراءات التي اتخذتها الوزارة من أجل أجرأة مبادئ الإنصاف والاستحقاق وتكافؤ الفرص بين جميع المرشحين، التدابير التنظيمية المتخذة لتطوير وتحسين جودة الممارسة التقويمية بصفة عامة، والممارسة التقويمية ذات الطابع الجزائي بصفة خاصة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد المستشار.

أولا فيما يخص امتحانات البكالوريا هاذ السنة، بلا شك أنتم على علم بأن الموعد ديالها تحدد، وغادي تبدا إن شاء الله نهار 10 و11 و12 يونيو 2014 فيما يخص الدورة العادية، ومن بعد كاين اختبارات الدورة الاستدراكية غتكون ما بين 8 و9 و10 يوليوز، وكذلك الدورة الخاصة العادية للامتحانات.. فيما يخص الامتحانات الجهوية للسنة الأولى والامتحانات الجهوية للسنة الثانية الخاصة بالمترشحين الأحرار يوم 16-17 لـ 2014.

فيما يخص النظام، هو النظام اللي جاري به العمل، واللي هو بطبيعة الحال كياخذ أكثر ما يمكن من الاحتياطات فيما يخص هاذ الامتحان اللي هم ابحال اللي كتقولوا مهم جدا.

بطبيعة الحال الإنسان ما كيمكنش يكون متمسك في أي شيء، ولكن على الأقل بأن جميع الحركات اللي هي كتعاطى لهاذ الامتحان راه كنعطيوها واحد الأهمية قصوى لا فيما يخص القضية ديال السرية ولكن باش كذلك نضمنو باش تكون في جو اللي هو مريح للجميع.

ابقى في سؤالكم شيء اللي هو مهم جدا هي القضية ديال الغش، لأن القضية ديال الغش ما يمكنش يكون المساواة إذا كان الغش، انتما متفقين معي، في هذا الإطار هذا بطبيعة الحال غادي نقومو بعدد من الأشياء، الأول منها هو تعزيز التدابير للحد من هاذ الظاهرة من خلال الإجراءات التحسيسية اللي قمنا بها في جميع المدارس، وبالخصوص عند الطلبة اللي هما غيدوزوا هاذ الامتحان، وهذا شيء مهم.

كذلك فيما يخص الأساتذة، وكذلك عملنا تعزيز آليات التواصل كذلك مع الآباء والأمهات، لأن هذي قضية سلوك، وبطبيعة الحال درسنا الآن كيفيات أخرى اللي هي كتستعمل الأجهزة الإلكترونية اللي هي آليات للتشويش على استعمال جميع الهواتف (smart)، وهذي في الامتحانات بطبيعة الحال غادي ياخذ منا واحد اشوية ديال الوقت لأن ما يمكناش نطبقو هاذ السنة، ولكن السنة المقبلة إن شاء الله احنا غادي ناخذو التدابير باش نوصلو لو، لأن هذا شيء مهم جدا.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هنالك تعقيب عن تعقيب السيد الوزير؟ تفضل أستاذ لشكر.

المستشار السيد محمد لشكر:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدتين والسادة المستشارين،

أعتقد أن عملية النجاح ديال امتحانات البكالوريا هي أولا مرتبطة بالاهتمام بالوضعية ديال نساء ورجال التعليم المادية والاجتماعية، وكذلك إشراك جميع الفرقاء الاجتماعيين في كل ما يتعلق بالمنظومة التعليمية.

أيضا من الشروط الضرورية، لابد من توفير الأمن لمراكز الامتحانات، أيضا عدم إجهاد أساتذة المراقبة، حيث أن كنلاحظو أنه الأساتذة كيراقبوا صباح مساء الشيء اللي كيأثر عليهم.

كذلك لابد أن يتكلف الأساتذة الذين يدرسون في السنوات الإشهادية أي البكالوريا. أيضا تحديد أوراق التصحيح لكل أستاذ حتى تكون المرونة في التصحيح، ثم أيضا تهييء الأجواء السليمة في مراكز التصحيح، ثم رفع تعويضات الأساتذة في التصحيح.

تبدو بطبيعة الحال هاذ النقط هي جزئية، ولكن عملية ضرورية لتكون العملية ديال الامتحانات والتصحيح في ظروف جيدة.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار، شكرا لكم السيد الوزير.

وقبل أن ننتقل إلى السؤال الثالث والأخير في قطاع التربية الوطنية، أريد كذلك باسم السادة أعضاء مجلس المستشارين الترحيب بتلامذة

مؤسسة الحافظ للتربية والتعليم الخصوصي بسيدي سليمان، وكذلك بتلامذة ثانوية عبد العزيز دينيا الإعدادية بالرباط، مرحبا بتلامذتنا ومتمنياتنا لكم بالتوفيق، وشكرا للجميع.

وننتقل إلى السؤال الثالث والأخير في قطاع التربية الوطنية، وهو حول الهدر المدرسي، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، تفضلوا الأستاذ.

المستشار السيد محمد بلحسان:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيدة والسادة الوزراء،

إخواني أخواتي المستشارين المحترمين،

لا أحد يجادل في كون التعليم هو القنطرة التي عن طريقها تعبر الأمم إلى ضفة الرقي والازدهار، وإنه الترمومتر الذي تقاس به درجة حرارة تقدم كل أمة من الأمم، غير أنه لا يمكن تحقيق هذه الغايات إلا إذا صلحت المنظومة التعليمية ببلادنا التي تشكو أعطابا كثيرة، وأوضاعا لا تبعث على الارتياح وذلك جراء أسباب عديدة لا يتسع المقام لذكرها وسردها، ونسوق على سبيل المثال لا الحصر إشكالية الهدر المدرسي التي تعد معضلة كبرى تحول دون تطور أداء المنظومة التربوية، خصوصا في العالم القروي مما يؤثر سلبا على مردوديتها الداخلية، ويمكن إجمال بعض أسبابها فيما يلي: البعد عن المدرسة، غياب المطاعم المدرسية، ضعف المستوى الاجتماعي للآباء، انعدام وسائل النقل، إلى غير ذلك.

وهذه الظاهرة تؤرق المجتمعات بشكل عام نظرا لما تحمله من مقومات الفشل، سواء على المستوى الفردي أو المجتمع، وهي من العوامل القادرة على شل حركة المجتمع الطبيعية وتقهقره، لذا فمن مسؤولية الجميع مواجهة هذه المعضلة، لأنها تمس الكيان المجتمعي، وعلى الوزارة المعنية أن تقوم بتأسيس خلية يقظة، والتفكير بشكل جدي في السبل الكفيلة بوقف هذه الظاهرة.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير: ما هي التدابير المستقبلية الناجعة لمحاربة هذه الظاهرة لجعل تعليمنا قادر على رفع التحديات؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

تفضلوا السيد الوزير.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

شكرا لكم على هاذ السؤال اللي هو حقيقة عندو أهمية قصوى، وبالخصوص في هاذ الوقت هذا.

حقيقة وخا كان هناك واحد الشوية نقولو ديال التحسين في هاذ المدة ما بين 2007 و2013، مع الأسف باقي موجود، نعطي بعض الإحصائيات:

- في التعليم الابتدائي انتقل من 4,6% إلى 1.9%؛
- في الإعدادي من 13,1% إلى 9,3%.
- في الثانوي من 14,1 إلى 8,7.

على مستوى العالم القروي، نقدرو نقولو بأن الأرقام سيئة، انتقل من 10,2 إلى 7,4، في الإعدادي من 21,7 إلى 18,5 ذاك الشي ضئيل، وفيما يخص الثانوي نقدرو نقولو ما تحركش، من 27,9 إلى 27,5.

هذا كنبغي نقول بأن هاذ المعضلة كاينة وموجودة.

الآن اللي هو جديد هي قام المرصد الوطني للتنمية البشرية في إطار المشروع ديال (Panel) اللي هو قايم به، وأعطانا إحصائيات جديدة اللي هي كتعطينا واحد النظرة جديدة فيما يخص الأسباب ديال الهدر المدرسي.

نعطيكم بعض المؤشرات، السبب الأساسي للهدر المدرسي، السبب هو التلميذ لا يحب المدرسة، 32% منهم 37,4 في الحضري و29,3 في القروي، هذا معطيات جديدة، ما ابقاتش نقولو القضية ديال عدم موافاة أحد، نقولو البعد، ما ابقاش نقولو البعد، ما ابقاش البعد هو الأول، التلميذ لا يحب المدرسة، هذا دابا اللي خصنا نفكرو فيه، بطبيعة الحال البعد باقي حاصد 13,6%، ولكن كاين كذلك الآباء اللي هما ما كيسمحوش لأولادهم باش يبقاو يمشيو للمدرسة 12%، وكاين عدم النجاح في الامتحانات 12%، والمدرسة غير مهمة هذا هو التقدير ديال الآباء هي كذلك 10,5%.

هذا كيبين بأن هاذ المشكلة هذا مشكل كيرجع، أولا، إلى أسباب اللي هي متعلقة بالنموذج التربوي، هي متعلقة بالكيفيات اللي كندرسو بها، هي متعلقة بالبرامج، هي متعلقة بالتكوين ديال الأطر ديال الوزارة، هي متعلقة كذلك بالمحيط ديال المدرسة، وكذلك بأشياء اللي هي اجتماعية، نعطيكم بعض الأرقام اللي هي كلها جات كذلك في إطار هاذ الدراسة، آش كتقول لنا؟ كتقول لنا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير، خلي واحد الشوية للتعقيب.

ننتقل إلى التعقيب، تفضل الأستاذ الأنصاري.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدة والسادة الوزراء،

احنا في الفريق الاستقلالي أردنا من طرح هذا السؤال، وانطلاقا من جوابكم، لنقول أمام الرأي العام أننا تعبنا من الدراسات، وعلينا أن نقوم

بتغيير الواقع الذي أجمع الجميع على أن هناك خلل في المنظومة التربوية.

كان بودنا أن نسمع من السيد الوزير اليوم ماذا قامت به الحكومة لتغيير هذا الواقع المؤلم، الذي من مقوماته أن هناك الثلث من التلاميذ لا يحبون المدرسة، هذا مشكل كبير، لابد أن نتساءل لماذا؟ وعلينا أن نجيب على لماذا بدل أن ننساق أمام.. كل وزير أتى ويأتي إلى البرلمان ليتحفنا بالدراسات، ونحن كفاعلين وأبناء العالم القروي ومنتخبين وممثلي الأمة علينا أن نقول لكم أين يمكن الخلل من وجهة نظرنا، هو أن المدرسة لا تجلب التلاميذ وليس فيها من مقومات ما يجعها محبوبة من طرفهم، ليست هناك مطاعم في المستوى، ليس هناك نقل مدرسي في المستوى، ليست هناك حدائق، ليس هناك كل ما يغري التلميذ بالذهاب إلى المدرسة، هذا الذي ينبغي أن نقف عنده.

وعلينا عن طريق الشراكة مع المجتمع المدني وبتدعيم من (INDH[1])، وكذلك كل المحبين لتحسين وضعنا أن يتعاونوا جميعا في شراكة تامة وفي نقاش عمومي، ونحن الآن مقبولون على إعادة هيكلة المجلس الأعلى للتعليم، نود أن ننكب على هذه الإشكاليات وكفى المغاربة...

وهنا نجعل مقارنة بين الإقبال على الروض وعلى بعض المدارس الحرة التي فيها تشويق وتجلب التلاميذ بذل أن نبقى نتباكى على التعليم العمومي الذي على الرغم مما ينفق عليه من ميزانية المغاربة يبقى دائما موضوع نقد وتراجع.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذ الأنصاري.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن التعقيب، تفضلوا في حدود دقيقتين طبعا.

السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني:

شكرا السيد الرئيس.

السيد المستشار المحترم،

إلى ما كانتش الدراسات، ما كنتيش كتعرف بأن اليوم التلاميذ ما كيحبوش المدرسة، أنا شخصيا وفي هاذ الميدان هاذ المعطيات ما كانتش عندي، تفاجأت ملي شفتها، هذا كيعطي بأن الدراسات مهمة جدا، باش ما نغلطوش، اعلاش؟ لأن حتى الآن آش من يوم كان الهدر المدرسي، هذي 60 سنة وهو كاين وموجود، اعلاش هاذ السياسات كلها وجميع هاذ المبادرات اللي اخذيناها والأموال اللي كنعطيوها فيما يخص النقل المدرسي وفيما يخص الجانب ديال الدعم الاجتماعي، اعلاش ما نجحاتش؟ ولا نجحت نقولو (relativement) لأن ما عملناش الأصبع ديالنا على المشاكل الحقيقية، هذا هو اللي مطلوب منا.

مطلوب منا الآن إلى ابغينا نمشيو للحلول، خصنا نشوفو جميع المشاكل اللي هي كانت عندها واحد العلاقة مع الهدر المدرسي، وهذا ما يمكنش يجي في شهر ولا شهرين، الآن عندكم الصح، كاين تشخيص ديال المشاكل ديال المدرسة ولكن حان الوقت باش ناخذو اشوية ديال (un peu de recul) ابحال اللي كيقولوا، باش نكونو ماشيين في طريق اللي هي كتوصلنا للحلول، ماشي نبقاو غير كنخترعوهم هكذا من السما.

أنا عن طريقة العمل ديالي، طريقة العمل ديالي واضحة، كنشوف المشاكل بصفة تقنية، ما كنشوفهاش بأي طريقة أخرى، تقنية، كنشوف اعلاش وكنحاول نفهم، ابحال اللي كيعمل جميع الإنسان اللي هو عندو واحد الطريقة اللي هي علمية، وغير كتبان بأن كاين برهان ذيك الساعة الإنسان كيقول ها هو المشكل خصني نلقى لو الحلول.

الآن راه احنا طلقنا في وزارة التربية واحد الاستشارة كبيرة ماجية من فعاليات التعليم، كلها وبالخصوص مع التلاميذ، ونقدر نقول لكم بأنني فاخر جدا بمستوى التلاميذ ديالنا، المستوى العقلي ديالهم، وخا كانوا مظلومين فيما يخص مستوى التعليم، وهما اعلاش تنأكد باش نلقاو الحلول إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير على المساهمة ديالكم في الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة، والكلمة لأول متدخل في إطار طرح السؤال، تأثير الأزمة الاقتصادية بدول أوربا على الجالية المغربية، والكلمة لأحد أعضاء فريق الاتحاد الدستوري، تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء، السيدات والسادة المستشارين،

الكل يعرف أن المغاربة المقيمين بالخارج ضحوا لبناء الدول التي يقيمون فيها، وضحوا أيضا لأجل وطنهم بجلب العملة الصعبة، وساهموا في الرفع من استثمارات صغيرة أو كبيرة في مجموع التراب الوطني، وساهموا في استقرار المغرب من خلال المساعدات النقدية التي كانوا ولازالوا يبعثون بها إلى أسرهم، منهم العاطل هاذ الأسر والتلميذ والشاب والشابة والشيوخ والعجزة ومختلف مكونات المجتمع المغربي، بل هناك مدن مغربية وأقاليم معظم سكانها مصدر عيش أبنائهم في الخارج، مثل مناطق بني ملال، خريبكة، الناظور، بركان، سيدي سليمان، وجدة، وغيرها من المناطق.

الكل يعلم أن صاحب الجلالة نصره الله قام بمبادرات سامية، أرجعت الثقة لمغاربة العالم في بلدهم، لأن كنا غنفقدو الجيل الثاني والثالث، هذه الفئة من المغاربة الآن تعاني آثار وتداعيات الأزمة الاقتصادية، من كان يشتغل في البناء أصبح عاطل، ومن كان يشتغل في الصناعة تم تسريح

[1] **I**nitiative **N**ationale du **D**éveloppement **H**umain

الآلاف منهم، وهكذا في كل القطاعات، مما يعني أن عشرات الآلاف من المغاربة لم يعد أمامهم الاختيار إما التشرد أو البحث عن الرزق بشتى الوسائل والطرق المشروعة أو غير مشروعة، سواء بالمهجر أو بعودتهم إلى الوطن.

السيد الوزير،

هذا الواقع المر، كان على الحكومة أن تبادر بإجراءات لمواجهة التداعيات لإنقاذ هذه الفئة التي كنا دائما نستبشر خيرا كلما ارتفعت وزادت تحويلاتها من العملة الصعبة، لأنهم كانوا تيجيبوا العملة الصعبة كنا تنفرحو، إذن خصنا نهتمو بهم.

فهل لنورتمونا، السيد الوزير، بإطلاعنا، ومعنا الرأي العام، عن الإجراءات لإنقاذ أبناء الوطن بالمهجر من الضياع؟

ابغيناكم تنورونا.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد رئيس الفريق.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضل.

السيد أنيس برو، الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

في البداية، ربما قبل ما نجاوب غير بغيت نحيط علما كذلك لأن كان واحد السؤال حول مقترح قانون، غير باش غير أطمئن السيد رئيس الفريق الحركي، هناك مشروع قانون واخذ طريقو في المسطرة للدفاع على المكتسبات ديال الجالية المغربية.

السيد المستشار المحترم،

أنا أتفق معك تماما على كل التقديم اللي قلتو، على أهمية الجالية، على الدور ديالها، على المسؤولية ديالنا، وعلى العطف الملكي الخاص للجالية المغربية، وأتفق معكم كذلك بأن الأزمة التي ضربت، خاصة أوروبا، لأن تنعرفو أن 90% ديال الجالية المغربية موجودة في أوروبا، كان لها الأثر الكبير جدا على الجالية. مستوى البطالة تيقيس الجالية ديالنا 2 مرات أكثر من اصحاب الوطن، وعدد من المشاكل مترتبة عن ذلك.

السيد المستشار المحترم،

لكي أكون صريحا معكم، هناك إجراءات، ولكن، أنا شخصيا، أتمنى ونشتغل، نشتغل باش تكون عندنا واحد المقاربة منسجمة، واحد البرنامج هادف، وهاذ الشي اعلاش، السيد المستشار المحترم، أعطينا الانطلاقة لواحد الدراسة، لأن خصكم تعرفوا بأن الجالية ديالنا مختلفة، ديال ألمانيا ماشي هي ديال هولندا، ماشي ديال بلجيكا، ماشي ديال الولايات المتحدة، ماشي ديال كندا. وبالتالي، المشاكل قد تختلف، وبالتالي، كذلك حتى الحلول قد تختلف، والأزمة والحدة ديال الأزمة تختلف، لأن كان أساسي أن يعني ننجز دراسة في هاذ المجال باش نعرفو بالضبط هاذ الفئات المعنية، وكذلك أشنا هي الحلول التي يجب أن نأتي بها لهاذ الفئة.

كاينة حلول اللي كاينة الآن ولكن بالنسبة لي غير كافية، نقولها لكم بكل صراحة، مثلا الدعم ديال الجمعيات العاملة في المجال الاجتماعي وذلك من أجل القيام ببرامج ومشاريع داخل بلدان الإقامة من أجل التخفيف من معاناة مغاربة العالم من جراء الأزمة.

كاينة هاذ القضية عن طريق الجمعيات، كاين كذلك إقرار نظام المساعدة القانونية والقضائية، واللي تم التعميم ديالو للدفاع وحماية حقوق الجالية ديالنا.

هناك إحداث مصلحة من أجل الشروع في رصد ومتابعة كل التطورات التشريعية والمستجدات القانونية لبلدان الاستقبال المتصلة بشؤون المهاجرين المغاربة وحقوقهم.

هناك تنويع برامج الوزارة لتستجيب للاحتياجات الاجتماعية النوعية المتعددة، بالإضافة إلى إحداث آلية للمساعدة الاجتماعية، إضافة كذلك إلى مساعدة الطلبة ديالنا ديال الجالية اللي عندهم أزمة كبيرة، وبالتالي كانت هناك منح اللي تعطات للجالية، هناك كذلك تحمل النفقات ديال التمدرس ديال الجالية ديالنا، اللي عانت خاصة في واحد الدول اللي عرفت أزمات سياسية.

وبالتالي، هناك إجراءات، هناك عمل، ولكن الطموح ديالنا أكبر من ذلك، السيد المستشار، وتنشكركم على السؤال ديالكم.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير. تفضل.

المستشار السيد إدريس الراضي:

شكرا السيد الوزير المحترم.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير، احنا كنا في فرق المعارضة صوتنا ضد قانون المالية لأسباب كثيرة، من بينها المقتضيات التي تضرب في العمق مكتسبات الجالية المغربية بالخارج.

الإجراء الجمركي الأخير الذي يحرم مغاربة الخارج الذين اضطروا إلى جلب سلع من أجل كسب قوت أبنائهم، والذين لولا تداعيات الأزمة وتسريحهم من عملهم لما لجؤوا لهذا النشاط التجاري، وهو عمل مؤقت لمواجهة الأزمة، فمنهم من يتحمل ديون بالخارج والداخل، فمنهم كذلك من يتحملون مصاريف تدريس أبنائهم، بل لقد بلغ، السيد الوزير، الحد لدى بعض الجاليات في إيطاليا، عجز مغاربة على نقل... ما لقاوش باش يجيبوا الأموات من المهجر.

هناك العديد من مغاربة الداخل نظرا لتدني قدرتهم الشرائية يجدون في هذه السلع ملاذا، لأنها تشترى بأثمنة في متناولهم، وبالتالي هذه العملية المؤقتة سيستفيد منها المواطن البسيط بالداخل، كما يواجه بها المواطن ديال المهجر ثقل الأزمة ديالو.

إذا كانت مبررات الحكومة هي حماية السوق المغربية، السيد الوزير، أما احسن نتعاونو مع الجالية ديالنا اللي في الخارج في هاذ الظروف الاستثنائية أو نعطيو خيرنا لغيرنا، مثلا نشجعو البيع ديال السلع ديال الشينوا؟

راه بيني وبينك، السيد الوزير، احنا عندنا فيكم الثقة، ابغيناكم هاذ الملف تاخذوه بأمانة، اعلاش؟ لأن السيد من اسبانيا تيمكن لو يمشي لفرنسا ما تيلقاش شغل، والله العظيم إلى قالوا لي كاين ناس في بعض الدول تيمدوا يديهم، واش نرضاوها لنفوسنا؟

إذن، هاذ الملف ما فيهش ذيك القضية ديال الديوانة، واش الواحد إلى القى يخدم، بالله عليك واش غيجيب السلعة؟ لأن عندو (la CNSS[2])، عندو، عندو، وغيجيب السلعة؟

ولهذا، السيد الوزير، عندنا الثقة فيكم، هاذ الملف ناقشوه وحلوا المشاكل ديال هاذ الناس، ما يتكرفسوش في الديوانة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد عن تعقيب السيد المستشار، تفضلوا السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيد المستشار.

اللي ابغيت نؤكد لكم أن الحماس ديالكم هو نفس الحماس اللي عندنا، والإرادة عند المغاربة كاملين، أننا كيفاش نخدمو هاذ الشريحة ديالنا، كيفاش نخليوها تعيش في الكرامة ديالها، وهذا من حقها وهذا من الواجب ديالنا.

فقط نقول احنا تنشتغلو باش نلقاو حلول جذرية، باش يمكن حقيقة أننا نرفعو من مستوى العيش ديالها، ولكن زد في القضية ديال الأموال، السيد المستشار، كان واحد القرار مهم جدا، أن كل المغاربة المعوزين اللي ما عندهمش الإمكانيات، كانت الوزارة تتكلف بالنقل ديال الأموات ديالهم حتى للمطار، الآن زدنا أكثر من هاذ الشي، بما أنه معوز راه حتى من المطار للدوار ما عندوش، وبالتالي الآن احنا تنتكلفو به بالمطار بالمساطر وتيكون موظف تما، وبـ (l'ambulance) ديالو، تنوصلو حتى للدوار ديالو وتيتقدم لو العزا لأنه ما في حالوش، وهذا من الواجب علينا ومن المسؤولية ديالنا.

[2] **C**aisse **N**ationale de **S**écurité **S**ociale

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير.

وقبل أن ننتقل إلى السؤال الثاني المدرج في هذا القطاع، أريد باسم كذلك السادة المستشارين أن أرحب بتلامذة ثانوية 12 أكتوبر من دائرة أكنول الذين يتابعون معنا هذه الجلسة، مرحبا بكم جميعا، ممتنياتنا لكم بالتوفيق في دراستكم.

وننتقل إلى السؤال الثاني المدرج في قطاع الجالية، وهو حول تطبيق مدونة الأسرة بالنسبة لأفراد الجالية المغربية بالخارج، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاشتراكي، تفضلي الأستاذة زبيدة بوعياد.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السادة الوزراء،

أختي، إخواني المستشارين،

نسبة جالية المغاربة اللي كيعيشوا في الخارج تفوق 10%، الكل يعرف هذا. دستور 2011 أقر في مادته 16 و17 و18 بحقوق المغاربة اللي في الخارج، بحقوق الجالية، الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وكذلك في المادة 16 يؤكد على حماية الدولة المغربية لكل هاذ الحقوق من أجل مواطنة كاملة لهاته الجالية.

فيما يخص هاذ الحقوق، من ضمنهم تطبيق مدونة الأسرة، الآن مرت أكثر من 10 سنوات على مدونة الأسرة اللي كنفتخرو بها كمغاربة، كنفتخرو بهاذ القانون، لكن المادة 14 و15 من المدونة كذلك واضحة، وفيها خلل اللي خصو يتصحح، هذاك الخلل اللي كيعطي المدة ديال 3 اشهر فقط من أجل الزواج أو الطلاق باش كترجع ذاك الوثائق للرباط للمركز، راه كيعطل قضايا ديال الجالية في بلدهم المهجر.

وبالتالي، السيد الوزير، بعد هاذ مضامين الدستور، وفي ثلاث مواد ديالو، وبعد مرور 10 سنوات على مدونة الأسرة، هل تنوون كحكومة، طبعا بتنسيق مع القطاع الآخر كذلك، هل تنوون تعديل المواد 14 و15 لمصلحة الجالية من أجل تطبيق المادة 16 و17 و18 من الدستور، لأن المادة 18 التي تؤكد على مساهمة الجالية بشراكة في المؤسسات العمومية، لا يمكن أن تبقى هذه الجالية، اللي ابغى يتزوج أو يتطلق يوقعو له مشاكل كثيرة وما نحلوش لو هاذ المشاكل.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

الكلمة للسيد الوزير، تفضل السيد الوزير للإجابة.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

ملاحظاتكم وجيهة، وفي هاذ الصدد كان اجتماع مع زميلي السيد وزير العدل، لأن تنعرفو بأن عدد من المشاكل ديال الجالية المغربية تتخص قطاع العدل، ودرنا مجموعين واحد اللجنة مشتركة، هاذ اللجنة المشتركة فيها ثلاثة ديال القضاة اللي تيشتغلوا على كل المشاكل اللي تتعاني الجالية، وليس فقط هاذ الشي اللي قلت السيدة المستشارة المحترمة.

هناك كذلك المادة 81 و82، المشكل ديالها هو ضرورة الحضور الشخصي والإلزامي لطالب الطلاق في جلسة الصلح، كاين كذلك المادة 179 اللي تتعلق بالحضانة، واللي تمنع الزوجة الحاضنة من السفر بالمحضون خارج أرض الوطن بعد الطلاق، رغم أن طليقها يقيم بنفس بلد الإقامة.

هناك المادة 15 اللي تكلمت عليها واللي تتقول يجب على المغاربة الذين أبرموا عقد الزواج طبقا للقانون المحلي لبلد الإقامة أن يودعوا نسخة منه داخل أجل ثلاثة أشهر من تاريخ إبرامه بالمصالح القنصلية التابع لها محل إبرام العقد، وإذا ما ابقاش تما كيف غادي يدير؟

هاذ الشي كلها ملاحظات وجيهة، إضافة إلى المادة 128 من المدونة المتعلقة بتديل الأحكام الأجنبية الصادرة بالطلاق والصيغة التنفيذية. هاذ الشي عندك الحق فيه، هذي مشاكل حقيقية، تصنتنا لها، وبالتالي هاذ العمل ديال اللجنة المشتركة مع زميلي وزير العدل هناك اجتهاد باش إن شاء الله نلقاو لها الحلول.

وشكرا السيدة المستشارة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

هناك تعقيب الأستاذة زبيدة؟ تفضلي.

المستشارة السيدة زبيدة بوعياد:

شكرا السيد الوزير.

صحيح احنا ما ابغيناش نسردو كل المواد اللي عندها علاقة مع الزواج والطلاق وابقينا في العمومي، ولكن الأساسي هو استعجالية تعديلات لمدونة الأسرة، لأنه رغم تكون مجهودات من طرف القطاع ديالكم لحل المشاكل مع القضاة، سواء المتواجدين في جهة أوربية معينة، لأنه كنعرفو القضاة ما متواجدينش في كل القنصليات، راه احنا عارفين هاذ الشي والإشكالية اللي كاينة باش يكون في كل قنصلية يكون قاضي يمكنه أن يتحمل هاذ المسؤولية.

ولكن إلى كان التعديل لمدونة الأسرة يجي بسرعة وبصفة استعجالية، لأن هناك تعديلات كذلك.. لأن فيما يخص مدونة الأسرة، هذي مناسبة بعد مرور 10 سنوات على هذه المدونة أن تتم التعديلات في آخر وقت، والسيد وزير العدل راه هو معنا، كنظن التقط كذلك هاذ الرسالة لكي يسرع في وضع...

واحنا عندنا مقترحات، ومع الأسف مقترحات القوانين ديال البرلمانيين كيبقاو في الرفوف، عندنا 10 ديال المقترحات قوانين في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين، داز منهم 1، باقيين 9، دابا ما عرفناش إلى درنا شي مقترح قوانين عاوثاني نعاينو عامين ولربما ثلاث سنين ولا خمس سنين.

وبالتالي، هذه إشكالية ديال مقترحات القوانين، لأنه احنا مستعدين باش نديرو مقترحات قوانين على أساس الحكومة تستاجب لنا في إطار هاذ المقترحات قوانين.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد الوزير المكلف بالمغاربة المقيمين بالخارج وشؤون الهجرة:

السيد الرئيس،

أنا وزميلي وزير العدل راه احنا متفقين تماما وملتزمين، ونحن هنا لخدمة الجالية ولخدمة مصالحها، وبالتالي كل ما كيمشي في هاذ الاتجاه غادي نشتغلو عليه.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير، وشكرا للسيدة المستشارة التي أصابت برسالتها وزيرين في جلسة واحدة.

وننتقل إلى... هناك نقطة نظام؟ تفضل السيد المستشار.

المستشار السيد عبد الكريم الهمس:

إذا سمحت لي، السيد الرئيس، السيدة والسادة الوزراء، غير تصحيح وشكر على الترحيب بالتلميذات وتلاميذ ديال ثانوية 2 أكتوبر، هم تلميذات وتلاميذ ثانوية 2 أكتوبر، ماشي 12 أكتوبر، أولا الدلالة التاريخية، كما كتعرفوا، السيد الرئيس، أنه الذكرى كنحتفلو بها دائما بحضور المندوب السامي للمقاومة وأعضاء جيش التحرير، سنوية، الآن ما غاديش ندخلو في التفاصيل ديال المناسبة. إذن، هاذو تلميذات وتلاميذ المتفوقين بالنتائج بثانوية 2 أكتوبر للجماعة الحضرية لأكنول.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، السيد المستشار، على هذا التصحيح. إذن، فترحيبنا كان بتلميذات وتلاميذ ثانوية 2 أكتوبر من دائرة أكنول، وليس 12 أكتوبر، وقد ورد خطأ، هاذ الخطأ جا من السيدة المحافظة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة التقليدية

والاقتصاد الاجتماعي، عفوا ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وموضوع السؤال هو المعارض الجهوية للصناعة التقليدية، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل الأستاذ احميدي.

المستشار السيد احمد أحميدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

لطالما نادى الصانعات والصناع التقليديين بضرورة إيجاد الحلول للمشاكل الحقيقية التي يواجهونها، خاصة فيما يتعلق منها بتثمين منتوجاتها التقليدية وتسويقها بشكل يضمن استمرارية وجودها داخل الأسواق الوطنية والدولية على حد سواء.

وفي هذا الإطار، تعمل الوزارة على تنظيم معارض جهوية هدفها التعريف بالمنتوج التقليدي الوطني وإيصاله إلى المستهلك الوطني، وهو ما يشكل مناسبة حقيقية لإنعاش الصناعة التقليدية ببلادنا، وتحسين دخل الصانعات والصناع التقليديين، والمحافظة على الموروث الحرفي المحلي والجهوي.

غير أن هذه المعارض، السيدة الوزيرة، وعلى أهميتها لم تساهم بشكل كافي في تحقيق أهداف التسويق الأفضل لمنتوجات الصانعات والصناع التقليديين وتحديدا المحلية منهم، لذلك يتعين التكثيف من هذه المعارض وإعطاء الأولوية للمعارض المحليين وتشجيعهم على الخلق والإبداع وتنظيم معارض إقليمية ومحلية، مع العلم أن هناك اتفاقية التي توقع بين دار الصانع والجامعة والغرف المهنية تخص المعارض الجهوية، لأن الاتفاقية واضحة.

نريد أن تكون هناك معارض إقليمية ومحلية، خصوصا بأن هناك بعض الغرف التي تشمل على خمس، ست أقاليم بالخصوص، لأن إذا تدار واحد المعرض جهوي في واحد الإقليم معين، إذن الأقاليم الأخرى كتمشي ضايعة.

ناهيكم، السيدة الوزيرة، بأن هناك بعض الأقاليم تفتقر إلى أبسط المرافق فيما يخص الصناعة التقليدية، خير دليل سأعطي لكم إقليم طنجة مثلا، بوابة المغرب نحو أوروبا تفتقر إلى مراكز التكوين، تفتقر إلى قرى ديال الصناعة التقليدية، تفتقر إلى معهد ديال الصناعة التقليدية، وكذلك حتى المقر ديال غرفة الصناعة التقليدية في وضع يرثى له.

إلى جانب، السيدة الوزيرة، بكل صراحة لأن احنا عرفناك بأنك جديدة على القطاع، ولكن نريد جوابا صريحا فيما يخص المجمع ديال الصناعة التقليدية، لأن اعيينا بالكذوب مع الصانعات والصناع التقليديين، ابدينا فيها الأشغال ثم توقفت، ابغينا نعرفو من هو السبب في إيقاف الأشغال ديال مجمع الصناعة التقليدية؟

إذن، في ظل هاذ المعطيات، السيدة الوزيرة، نريد معرفة الإجراءات العملية التي ستقومون بها لدعم الصانعات والصناع التقليديين محليا، إقليميا وجهويا؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة فاطمة مروان، وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

شكرا السيد المستشار المحترم.

غادي نجاوبك على السؤال اللي عندي هنا مكتوب، أما مسألة طنجة راه احنا تذاكرنا، يمكن لنا نعاودو نتذاكرو عليها، ماكاين مشكل.

تنشكرك على هاذ السؤال اللي هو مهم، واحنا سبق لنا تذاكرنا عليه في اللجنة البرلمانية، ودرتو ملاحظات، ورانِي اخذيت بعين الاعتبار هاذوك الملاحظات وتنفذوها، والدليل على هاذ الشي أن رغم الإكراهات المالية اللي تتعرفوها، خلينا الاعتمادات الموجهة لهاذ المعارض كما كانت، هذي من جهة.

من جهة ثانية، حرصنا باش رفعنا المشاركة ديال الصناع القرويين من 10% على الأقل إلى 20%، بالنسبة للنساء من 20 حتى 30% على الأقل، واللي جديد هاذ السنة هو أن حرصنا باش تكون المشاركة ديال التعاونيات على أقل بـ 20% باش نرفعو من العدد ديال الصناع المستفيدين من هاذ المعارض، وباش نشجعو الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

احنا تنعرفو بأن التكلفة ديال هاذ المعارض كثيرة، وتنعرفو بأن الاعتمادات محدودة، لهذا خصنا ولابد مجموعين نقلبو على شي وسائل أخرى ديال التمويل، يمكن راه بعض المناطق مثلا تيشاركوا معهم الجهات ولا بعض المؤسسات، مثلا (sponsoring)، المهم راه احنا تنتساءلو اعلاش الجهات؟ لأن في الحقيقة ملي تيتنظم شي معرض في شي منطقة راه تيخلق نشاط ورواج، وهذي قيمة مضافة لهاذ المنطقة، كنت في بعض المعارض راهم، مثلا الرواق، لأن هاذ المعارض الصناع ما تيخلصوش (les stands) ديالهم، الناس اللي كينظموا المعرض تيخصهم يعطيوهم ياكلوا ويشربوا ويشوفوا لهم فين ينعسوا، هذا هو اللي تيكثر التكلفة ديال هاذ المعارض.

لهذا، خص ولا بد نلقاو شي حل، وهاذ الحل يمكن لنا نلقاوه مجموعين، لأن هذا هو الهدف ديالنا باش نساعدو على تسويق هاذ المنتوجات.

وبالنسبة للصناع، المعارض راه هما المجال الأساسي ديال التسويق ديال المنتوجات ديالهم، ولكن باش يمكن يتباعوا هاذ المنتوجات راه خصنا نخدمو أيضا على الجودة ديال المنتوج.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة.

كاين تعقيب عند الإخوان؟ تفضلوا السي بنشماش في إطار التعقيب.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على الجواب.

السيدة الوزيرة،

يوم الجمعة المنصرم، قبل 4 أيام، كنا احنا مجموعة من برلمانيي الأصالة والمعاصرة في لقاء تواصلي مع حوالي 800 من الحرفيين ومن المهنيين في جهة طنجة-تطوان، ومنهم عدد كبير من الصناع التقليديين، وأخذنا على أنفسنا عهدا باش نوصلو لكم، طبعا ما يمكنش نوصلو لكم كل الشكاوي، خصنا جلسة في لجنة برلمانية، غادي نوجهو لكم الدعوة قريبا إن شاء الله، ولكن واعدنا واحد المواطن كيلخص المأساة ديال الصناع التقليديين، كيهضر معنا ابقى لو غير اصبع واحد، السيدة الوزيرة، وخلاو ليه 150 درهم في الشهر، ولكن الشكوى ديالهم نريد منك، السيدة الوزيرة، أن تفتحي تحقيقا في المآل ديال قرية الصناعة التقليدية اللي دشنو جلالة الملك قبل سنوات في مدينة القصر الكبير، ووقع التلاعب فيه بحسب رواية الصناع التقليديين وحرف عن أهدافه وغاياته النبيلة اللي من أجله دشنو جلالة الملك.

ثانيا، باش نعاودو نرجعو للموضوع، السيدة الوزيرة، في مجال الصناعة التقليدية وفي هاذ الموضوع اللي كنتساءلو عليك فيه اليوم، هناك التزامات واضحة على الحكومة، العقد البرنامج الموقع مع غرف الصناعة التقليدية اللي كيمتد من 2006 إلى 2015، فيه عدة التزامات، فيه خطط لتسويق وإنعاش الصناعة التقليدية، فيه التزام ديال دار الصانع المكلفة بالترويج والتسويق، الآن نحن على بعد أشهر من 2015 يحق لنا أن نتساءل: واش عندكم دراسة على النتائج اللي تحققت في هاذ المخطط، الوقع ديالو على الصناعة التقليدية، تقييم للنتائج؟

الشق المتعلق بالالتزام بتنويع والإكثار من المعارض الجهوية، كانت رهانات: التعريف وتسويق بالمنتوج، الترويج، محاربة الوسطاء، دعم الصناع التقليديين، الالتزام بضمان مشاركة مكثفة للقطاع التعاوني وللمرأة الصناعية، خصوصا من العالم القروي، أين نحن من كل ذلك؟

علما بأنه النموذج اللي تكلمنا عليه مع الصناع التقليديين في طنجة-تطوان، هو نموذج يلخص بشكل مكثف واقع الحال ديال الصناعة التقليدية اللي كتطلب اليوم وقفة أولا لتقييم نتائج المخطط، وثانيا لمباشرة العمل من أجل تقديم أجوبة ملموسة على الانتظارات ديالهم اللي هي كثيرة والتي مع الأسف لا يتسع المجال لمناقشتها الآن، ونتمنى أن نناقشها معك في اللجنة في اجتماع قادم.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

الكلمة لك، السيدة الوزيرة، في إطار الرد على التعقيب.

السيدة وزيرة الصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني:

هاذ الشي كثير بزاف، إذن خصنا اشوية ديال الوقت باش نجاوبو على هاذ الشي، يمكن لنا نديرو في شي لجنة نتذاكرو على هاذ الشي كلو، غير اللي ابغيت نقول لك أن راه احنا هاذ الوقفة التقييمية راه احنا برمجناها باش يمكن لنا نقيمو هاذ الإستراتيجية اللي فعلا اعطات نتائج مزيانة، ولكن خصنا نشوفو المسائل اللي ما تمشاوش، احنا مستعدين معلوم، ونتصنتو للناس اللي في المجال.

أنا بابي مفتوح، بالعكس هاذ الشي غادي يساعدني أنا باش يمكن لي نشوف كيفاش... لما تمشي في هاذوك الزيارات الميدانية كنتعلم بزاف المسائل، لأن تنذاكر مع الناس اللي في المجال، وتيمكن نوجهو مثلا السياسة ديال الوزارة، وأنا مستعدة باش نتذاكر معكم، مكاين مشكل.. بالنسبة لطنجة نتذاكرو عليه من بعد.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة الوزيرة، شكرا لك على مساهمتك في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير العدل والحريات، بدءا بالسؤال الأول حول الاعتقالات التعسفية التي تطال ذوي الغرامات دون إخبار حتى عائلاتهم. الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار، الكلمة للسيد رئيس اللجنة الأستاذ لعلج، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

أضع السؤال اليوم، هو السؤال ربما سمعه السيد الوزير وهو في قبة البرلمان يتداول النيابة عن المواطنين، هذا السؤال الذي يخص بعض المواطنين وهم في إطار سفرهم إلى الخارج، في إطار تنقلاتهم يرغمون على تأدية الغرامات في كيفية وفي حالات متعددة، ودون إخبار العائلات ديالهم وكيتم الاعتقال ديالهم، هذي مسألة ربما كثير من المرات تداولت فيها هاذ القبة والقبة ديال الغرفة الأولى، كنشوفو، السيد الوزير، ورش الإصلاح اللي داير واش هاذ القضية تناولها أو مازال؟

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكر للسيد الرئيس اللجنة.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال، تفضلوا السيد

الوزير.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

شكرا السيد الرئيس.

ما أود أن أشير إليه، السيد المستشار، هو أن حرية المواطن مقدسة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال المساس بها إلا في إطار القانون ووفق ما يقضي به القانون.

حقا إن القانون يبيح لضباط الشرطة القضائية في أحوال معينة إلقاء القبض على مواطن معين ووضعه رهن الحراسة النظرية في إطار شروط معينة، يتيح للنيابة العامة ولقضاء التحقيق اتخاذ قرار الاعتقال لأسباب معينة وفي ظروف معينة، كما أنه إذا كان هناك حكم اكتسب قوة الشيء المقضي به، فإن تنفيذه قد يؤدي إلى حرمان مواطنينا من حريتهم.

تتحدثون عن الغرامات التي بسببها يكون المرء معرضا للاعتقال، هاذ الاعتقال يسمى الإكراه البدني، الإكراه البدني لا يمكن أن ينفذ إلا إذا كان هناك حكما حائزا لقوة الشيء المقضي به، أي أنه قطع كافة مراحل التقاضي، وانتهى إلى المرحلة الأخيرة التي ليست بعدها أي مرحلة، هنا يفتح ملف الإكراه البدني، ولا ينفذ الإكراه البدني على أي مواطن حتى يتم إنذاره من طرف الشرطة المختصة، وإذا أدلى إما بشهادة العوز من السلطة المحلية وعدم الملكية فإنه يعفى من الإكراه البدني، فضلا على أنه إذا كان قد بلغ الستين يعفى أيضا.

أما إذا كانت هاذ المراحل كلها، كاين عندنا حكم حائز لقوة الشيء المقضي به، وعندنا الإنذار اللي هو قانوني، وعندنا شخص اللي ما اثبتش العسر ديالو وعدم قدرة الأداء، شيء طبيعي أنه خص القانون يسري عليه.

هنا لما كيتعلق الأمر بمراكز العبور، كانت هناك واحد الدورية دارها وزير العدل ووزير المالية ووزير الداخلية سنة 2010 اللي هي الدورية المشتركة 113 اللي دارت واحد المؤسسة محلية في شخص رجال الجمارك اللي عاد عندهم الصفة أنه إلى شخص مدين، في هاذ الإطار اللي كتتكلمو عليه، للدولة بغرامات، كيمكن يؤدي إنذار نقط العبور.

هل يمكن أن نتعامل بواحد الأريحية وواحد التسامح إلى درجة واحد الشخص محكوم عليه بحكم قطعي نهائي وغادي يغادر البلاد وما يتمش إجباره على أداء مستحقات البلاد؟ أنا أعتقد أن هذا الشيء غير ملائم لأنه دولة الحق والقانون، كما عندك أيها المواطن حقوق، عليك واجبات ينبغي أن تؤديها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة لك السيد لعلج، تفضل.

المستشار السيد لحبيب لعلج:

السيد الوزير،

أنا كنت متيقن أنه غادي تعطيني أجوبة بنص القانون ومرجعية القانون، ولكن ابغينا نتفاعلو مع الواقع المغربي وكيفية المغاربة وما يجري في واقع ديال المغرب، احنا ابغينا آسيدي الله يخليك، لأنه هذا ما تقوله السيد الوزير كما قاله السادة الوزراء سابقا، وكما يقول ويتمعص إليه المواطنين، احنا مسألة بسيطة، واحد باغي يسافر سيفطوه لمركز الشرطة يدير (la carte nationale) ديالو بـ 50 درهم، يقول لو واش غتقبطوني في الحدود ولا ما تقبطونيش في الحدود؟

ديروا لنا هاذ الخدمة فقط، بسيطة جدا، مرسوم كتقول لو اللي ابغى يخرج من المغرب، باش ما يتحشمش في الحدود، وباش ما يتقبطش في الحدود، يمشي يدير (la carte nationale) ديالو خدمة بـ 50 درهم، يصاوبها لو في جوج دقايق، ما يجيو عندو، ما يعتقلوه، ما يكون تعسف، ما يكون هناك مفهوم غير صحيح لتطبيق القانون صافي، ومريضنا ما عندو باس.

اللي كتخاف منه، السيد الوزير، هو أن هناك أجانب جاو للمغرب وأعطوا شيكات بدون رصيد وحكم عليهم وكيدوروا كيتجولوا ما بين الحدود المغربية والأراضي المحتلة المغرب ديال سبتة ومليلية، هاذوك هما اللي الله يخليكم انتبهوا لهم وشوفوهم، وراه الأسماء ديالهم معروفة على المستوى الوطني، اعطاو شيكات كبيرة، ومازال كيتنقلوا بلا حسيب ولا رقيب.

فلهذا، السيد الوزير، الله يخليكم أن تبقى قداسة وكرامة المواطن المغربي في جوهر الشأن العام، أنه الله يخليكم المغربي اللي ما ابغاش يتهان ويتحرم، عندو الحق يمشي إلى مركز الشرطة قبل ما يسافر ويقولوا لو واش عندو يخلص ولا ما يخلصش.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

لكم التعقيب السيد الوزير، تفضل.

السيد وزير العدل والحريات:

أتفق معكم، السيد المستشار، في أن كرامة المواطن ينبغي أن تصان وأنها فوق كل اعتبار، وأن حرية المواطن -كما قلت- ينبغي أن تكون مقدسة، متفقين على هاذ الشي، ولكن أيضا كما قلت نتفق على أن مقتضيات دولة الحق والقانون، دستورنا ربط الحقوق بالواجبات. إذن، المغاربة، وأنا واحد منهم، ينبغي أن أطالب بحقوقي هذا صحيح، ولكن ينبغي قبل ذلك أن أؤدي واجباتي.

اللي كيكون، السيد المستشار، هو أن عموم المواطنين يعلمون أن لديهم قضايا، وهاذ القضايا راها في المحاكم، وهاذ المحاكم راه أكيد إما أن تقضي

لبراءتهم أو تقضي بإدانتهم، والإدانة كيكون فيها السجن وكتكون فيها الغرامة.

أنا أتساءل: هل نحتاج بعد هذا إلى شيء من التحسيس أو الإعلان بأنه هناك ثمة غرامة قد ترددت أم لا؟ أنا غادي هاذ المقترح ديالكم غادي ندرسو، وإلى كان ممكن نديروه غادي نديروه، ولكن، سيدي، المواطن قد لا يكون في حاجة إلى هذا لأنه يعلم أن هناك شيء إسمه الغرامة التي يمكن الحكم بها عليه، مع أنه أيضا -كما قلت- الإكراه البدني لا يطبق تلقائيا بمجرد صدور حكم قضائي، بل لابد من مجموعة من الإجراءات الشكلية والموضوعية قبل إمضاء الإكراه البدني.

على كل حال، السيد المستشار، نحن رهن الإشارة، تأكد بأن هذا المقترح الذي تقدمتم به سأدرسه، وسندرس أي مقترح آخر من أجل أن نحقق هذه الغاية التي قلتها، ولكن أرجو ثم أرجو أن نتعاون على شيء اسمه أداء الواجبات مقابل المطالبة بحقوق، هذه هي المعاني التي تفتقدها في كثير من الأحيان، وبلدنا صراحة لا يمكن أن تتقدم إلا إذا اقترنت الحقوق بالواجبات كما نص عليه الدستور.

وشكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني، وهو حول العقوبات البديلة وأنسنة السجون. والكلمة لأحد السادة من فريق الأصالة والمعاصرة. السي شكيل، تفضل طرحوا السؤال ديالكم.

المستشار السيد عابد شكيل:

السيد وزير العدل والحريات المحترم،

رغم ما حققته بلادنا في مجال الإدماج وإدراج العقوبات البديلة في السياسات الجنائية إلا أنها تبقى متواضعة وغير مواكبة لتطور النهج العقابي والإصلاحي الدولي، وذلك يرجع بالأساس إلى غلبة الطابع الأمني في معظم القوانين المعمول بها، وعدم تطبيق المفاهيم الحقوقية في التعامل مع السجناء، فضلا عن محدودية التدابير الرامية إلى أنسنة ظروف الاحتجاز وإعادة تأهيل المحتجزين، وهي الوضعية التي تؤدي غالبا إلى ارتفاع نسبة حالات العود، وبالتالي تعاظم آفة الاكتظاظ التي تعانيها أغلب السجون بالبلد. فإدماج السجين في المجتمع بعد قضاء عقوبته رهين بالرعاية القبلية التي استفاد منها خلال فترة الاعتقال.

لذلك، نسائلكم السيد الوزير، عن برامج الحكومة فيما يتعلق بتطوير نظامنا الجنائي في أفق ملاءمته مع مبادئ حقوق الإنسان وشروط وقواعد المحاكمة العادلة، عن برامج الحكومة المرتبطة بالعقوبات البديلة وبرامج الإدماج والتأهيل الموجهة للسجناء.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب.

السيد وزير العدل والحريات:

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل، ينبغي أن نشتغل على إدماج المفاهيم الحقوقية الحديثة في منظومتنا التشريعية خاصة منها الجنائية، وهذا ما نحرص عليه وما نسعى له. في الأسبوع الماضي، أعلنا عن مسودة مشروع قانون للمسطرة الجنائية جديد، هو الآن يوجد في موقع وزارة العدل والحريات، وسننظم ندوة وطينة للنظر في تطوير هذه المسودة لكي تصبح مشروعا جاهزا، سنحيله عليكم إن شاء الله في الشهور المقبلة.

كذلك نحن بصدد إنجاز مشروع قانون جنائي جديد، وفي كلا هذين المشروعين فإننا اشتغالنا على إدماج بدائل للاعتقال الاحتياطي، كما اشتغالنا على بدائل العقوبات. على صعيد بدائل الاعتقال الاحتياطي، هناك القيد الإلكتروني (bracelet électronique)، توسيع دائرة الصلح في القضايا الزجرية، وتبسيط الإجراءات المتعلقة بذلك سواء قبل رفع الدعوى العمومية أو خلال سريان الدعوى العمومية أو بعد إصدار الأحكام، غادي نوسعو من مجال الصلح لأننا نعتقد بأنه بقدر ما تكون الجريمة تمس الحق العام تمس الحق الخاص، ومتى كان هناك حق غلب عليه الحق الخاص على الحق العام، فإننا سنعطي الفرصة للصلح. أيضا تخويل النيابة العامة تطبيق تدابير المراقبة القضائية اللي ما عنداش الآن بالرغم من أنها عند قاضي التحقيق.

على مستوى ما له علاقة بالعقوبات البديلة، الآن غادي إن شاء الله نجيبو لكم قانون فيه العمل من أجل المنفعة العامة، غنجيبو لكم بديل الغرامة اليومية، عوض أن يدخل الإنسان السجن يؤدي غرامة يومية على الأيام اللي ممكن يكون محكوم بها.

تقييد بعض الحقوق أو فرض تدابير رقابية أو علاجية كالإقامة في مكان محدد أو دراسة أو تأهيل مهني أو الخضوع للعلاج وفقا لضوابط محددة قانونا، تراعي طبيعة الجريمة وخطورتها وصفة مرتكبيها لتكون العقوبة محققة للغاية المتوخاة منها للإصلاح والتهذيب.

هنا، السيد المستشار، حضرات السادة المستشارين والسيدة المستشارة، أؤكد لكم بأن غتكون عندكم فرصة باش أننا نشتغلو بشكل جماعي على هذه النصوص، باش نجعلوها نصوص أكثر حداثة، وتستجيب لما كل ما له علاقة بأنسنة الإجراءات المرتبطة بنظامنا الجنائي.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السي شكيل، عندكم تعقيب؟ زد، تفضل.

المستشار السيد عابد شكيل:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

السيد الوزير،

لقد سمعنا كثيرا عن التغييرات والتبديلات والتحسينات التي أدخلتموها على السجون بالمغرب، وكنا ننتظر أن نرى يوما أن عدد السجناء يتقلص، كما كنا ننتظر أن لا نكون ملزمين في بناء سجون في عدة مدن.

السيد الوزير،

المغاربة يستمعون كل يوم أن الحكومة عملت وعملت، ولكن ننتظر النتيجة.

السيد الوزير،

نحن متفقون معك، جيب لنا كل مشاريع القوانين اللي ابغيتو ونمشيو في هاذ المجال، باش الحرية ديال المغاربة تبقى محصنة، لكن خصنا نشوفو شي حاجة ملموسة، خصنا نشوفو بأن ما باقيش تنزيدو نبنيو سجون أخرى، ابغينا نشوفو بأن العدد ديال السجون راه بدا تينقص، وغادي تيزداد، بل تزداد حتى المحاكم، يزداد حتى عدد القضاة، إنما كنا تنتظرو بأن شي نهار هاذ الأعمال اللي تتقوموا بها تجيب شي نتيجة اللي يمكن لنا نصفقو عليها، وللأسف راه باقي ما شفناش شي حاجة ملموسة، السيد الوزير.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، لكم تعقيب؟ تفضل.

السيد وزير العدل والحريات:

السيد المستشار،

تقولون أنكم تريدون أشياء ملموسة، أنا قلت لكم كاين مشروع قانون المسطرة الجنائية اللي هو مسودة، يمكن لكم ترجعوا ليه، فيه مجموعة من المقتضيات الجديدة التي تتماهى مع المنظومات القانونية الجنائية الحديثة. وقلت لكم غتكون واحد الندوة وطنية، بالضبط غتكون يوم 13 من الشهر القادم، وسنحيل عليكم هاذ القانون، هذي مسائل ما كتجيش بضربة لازِبٍ، هذه مسائل فيها إعداد، وفيها جهد، وفيها سهر، وفيها تعب. قلنا لكم القانون الجنائي إن شاء الله غادي يجي إن شاء الله، وفيه هاذ الشي كلشي.

ولا تقولش لي، السيد المستشار، لماذا كتزيدوا في المحاكم؟ لماذا كتزيدوا في القضاة؟ لماذا كتزيدوا في السجون؟ هذه من مقومات الإصلاح، لماذا؟ لأن المحاكم، السيد المستشار، راه ما كيتقاضاوش فيها فقط الناس اللي هما غادي يمشيو للسجن أو ما يمشيوش ليه، راه كاين المادة الشرعية وكاين المادة التجارية وكاين المادة المدنية وكاين المادة الاجتماعية وكاين المادة الإدارية، وكاينة مواد أخرى.

لذلك، فنحن في حاجة إلى محاكم تستجيب لمتطلبات العدالة، وحيث كنديرو محاكم راه عندنا معايير دولية، خصنا نزيدو في القضاة باش نكونو في المعايير الدولية، الآن الحمد لله وصلنا لها، المعايير الدولية هي بين 10 حتى 14 بالنسبة لكل 100 ألف نسمة، احنا الحال الحمد لله وصلنا لـ 12 بالنسبة 100 ألف نسمة.

تقول لي خصني السجون، نعم خصنا نزيدو السجون، ليس لأن هذا كيمشي في اتجاه مضاد للإصلاح، لا، لأن هذا كيمشي في إطار الاتجاه الصحيح للإصلاح، لماذا؟ لأن عندنا سجون تضيق بساكنتها السجنية نظرا لأن السجون ماشي أوطيلات، كتجيو كتقول الصحافة صافي أنا عمرت لا ما تزيدونيش سيروا قلبوا على شي حاجة أخرى، السجن خصو دائما يبقى مفتوح باش يأوي الذي تقرر سجنهم، وهو شيء طبيعي أن مجتمع كتزاد الديموغرافيا فيه، كتزاد مشاكله، أكيد غادي تزاد السجون.

وإياكم أن تعتقدوا أن القوانين الجنائية هي اللي غادي تحد من السجناء، وتحد لنا من الجرائم، خصنا هاذ الشي يبدا من بيوتنا وفي مدارسنا وفي مساجدنا وسائل إعلامنا وكافة التنشئة الاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير، شكرا، ونشكرك على مساهمتك في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي بأسئلة متعددة، أولها حول تدابير حماية المواطنين من مخاطر محطات التقاط المكالمات الهاتفية. الكلمة للسيدة الزيواني لطيفة من الفريق الاشتراكي.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة والسيدين الوزيرين،

أختي المستشارة، إخواني المستشارين،

تعرف محطات التقاط المكالمات الهاتفية انتشارا واسعا متزايدا وسط معظم التجمعات السكنية، وأساسا فوق أسطح العمارات، خاصة وأن تثبيت هذه الأجهزة يتم أساسا بمجرد اتفاق بين شركة الاتصال وملاك أو سكان العمارات المعنية، وفي غياب أي ضوابط قانونية توفر الحماية اللازمة للسكان من المخاطر المحتملة في هذا المجال.

واعتبارا لكون هذه الظاهرة هي مرشحة بالتأكيد للمزيد من التكاثر والانتشار، فإننا نسائلكم، السيد الوزير، عن نوع التدخل الذي يمكن أن تقوم به السلطات العمومية المختصة، وذلك من أجل وضع ضوابط تمكن من تقنين المواقع المؤهلة لاحتضان هذه الأجهزة من جهة، وتحديد المعايير الكفيلة

بالوقاية من المخاطر المحتملة على صحة وسلامة المواطنين الذين يقطنون بهذه المواقع من جهة أخرى.

وللإشارة، السيد الوزير، رئيس الفريق قبل قليل دار واحد نقطة نظام في نفس الاتجاه، أشير أنه راه توصلتو بسؤال آني، ولكن للأسف ما تجاوبتوش مع السؤال الآني، وجيتوا اليوم باش تجاوبوا على السؤال اللي هو عادي، هاذ السؤال حول الحد الأدنى للأجور اللي كيقتضي أنكم تجاوبوا عليه في أقرب الآجال.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيدة المستشارة.

والكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب عن السؤال.

السيد مولاي حفيظ العلمي، وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

شكرا للسيدة المستشارة على هذا السؤال المهم جدا.

فيما يخص الأماكن واختيار هاذ الأماكن، ابغيت نشير أولا أنه المتعهدين لازم لهم أنهم يقلبوا على أماكن باش يمكن لهم يوصلوا لواحد التغطية مهمة اللي احنا متعهدين معهم، عندهم التزام باش تكون هاذ التغطية أهم مما هي اليوم.

فالنقطة الثانية وهو الاستعمال ديال هاذ الأماكن أو اختيار هاذ الأماكن كتكون بتوافق ما بين هاذ الساكنة ديال هاذ العمارات وهاذ المتعهدين، فتيكون بينهم عقد، وفي أغلب الأحيان هاذ العقد كيكون عندو تكلفة من طرف هاذ المتعهدين.

فأيضا المتعهدين باش يمكن لهم يستعملوا هاذ الأماكن، تيخصهم رخص من طرف السلطات المحلية، وهذي نقطة مهمة جدا، فالمتعهدين كيختاروا هاذ المناطق باش يمكن لهم يعطيو خدمات للمواطنين يكونوا في المستوى اللي هما كيطالبوا بها.

فالآن كنشوفو أنه المتعهدين كياخذوا أو كيحطوا هاذ (les équipements) دياولهم بكثرة لأن العقد اللي عندهم مع الوزارة باش يغطيو جميع أنحاء المغرب مهمة جدا، ففي جميع البلدان العالمية هاذ الشي متواجد.

فيما يخص الأخطار اللي يمكن لهم يكونوا على المواطنين، فهذي نقطة جد مهمة. اللي بغيت نشير له، وهو هاذ المسائل عندها معايير معروفة على صعيد العالم. فالآن الوزارة، وزارة الصحة، قننت هاذ الميدان في 2003، واحد الدورية اللي كتعطي أشنو هما المقاييس الأدنى اللي يمكن لنا نوصلو لهم هاذ (les ondes) يمكن لهم يوصلوا، فهذا جد مهم، والآن الوكالة المغربية للتقنين، اللي هي (ANRT[3]) في هاذ الميدان، كتقوم بفحوص كل سنة، فالفحوص لحد الآن اللي عندنا ما عندناش نهائيا مشاكل في هاذ الميدان.

حتى أنا كمواطن كان عندي تخوف في هاذ المجال، فأظن أنه اليوم هذا نقطة مهمة، ماعندناش هاذ المشكل الآن في المغرب والحمد لله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، شكرا لك السيد الوزير.

إذا كان هنالك تعقيب، الأستاذة لطيفة، تفضلي.

المستشارة السيدة لطيفة الزيواني:

بطبيعة الحال هناك تعقيب.

أولا، أستسمح، السيد الوزير، هاذ الجواب غير مقنع، لأنكم تكلمتم عن الالتزام مع هذه الشركات، واش الالتزام غيكون على صحة المواطنين؟ راه أغلى ما عند الإنسان جوج ديال الحوايج، هي الحرية ديالو، والصحة ديالو. وما يمكنش احنا نمشيو في هاذ الطرح ديال في إطار الالتزام، هذي واحد.

ثانيا، هاذ الأعمدة اللي كنهضرو عليها وهاد المحطات، هي تنتشر كالفطر، وخصنا نعرفو أن منظمة الصحة العالمية راه دارت عدد من التقارير في هاذ الاتجاه، وعدد من الخبراء اللي داروا تقارير وبينوا على أن هاذ المحطات كتدير عدد من الأمراض، تؤثر على الأعصاب، أمراض اللي هي جسدية بطبيعة الحال، وأمراض اللي هي نفسية، كتقتل واحد العدد ديال الخلايا، كتمس بالسلامة العقلية، كاين الجانب النفسي، كتدير سرطانات، كتدير مجموعة ديال الحوايج. إذن، ما كاينش شي حاجة اسميتها التزام مقابل صحة المواطنين.

بالإضافة إلى شرتو أن كتكون اتفاق ما بين المالك وما بين الشركة، بطبيعة الحال، ولكن هاذ الاتفاق تلقائي، لأنه أشنو الدور ديال الدولة؟ فين المراقبة ديال الدولة فيما يخص.. فين المراقبة ديال الدولة؟ فينا هي صحة المواطنين بالنسبة للدولة؟

لأن ما يمكنش تقول لي كاين واحد العقد، نعم كاين واحد العقد، كاينة رخص كتعطى، ولكن هاذ الرخص بناء على ماذا؟

أنا شخصيا تفاجأت في إحدى الزيارات لواحد المؤسات اللي كانت عندها بعض المشاكل في البنية التحتية ديالها بآسفي، بقرية الشمس تحديدا، شفت واحد المحطة ديال الإرسال ديال الهاتف في قلب المؤسسة، واش هذا يعقل؟ وكاين أطفال صغار، والدراسات كتقول بأنها كتأثر على الأطفال لأنهم كيكونوا في طريق النمو، كتأثر على المرأة الحامل، كتأثر حتى على الرجال، كتسبب أحيانا في العقم، إلى غير ذلك. هذه دراسات علمية، ما جبتهاش أنا، إنما دراسات علمية اضطلعت عليها، كتبين الخطورة ديال

[3] **A**gence **N**ationale de **R**églementation des **T**élécommunications

هاذ المحطات.

لذلك، احنا نطالب أو نسائلكم عن دور الدولة في المراقبة، وعن صحة المواطن. ما كاينش شي حاجة أغلى من صحة المواطن، ما يمكنش نهضرو على عندنا التزام، عندنا التزام ما كاين مشكل، التجارة كنهمنا، الأرقام كنهمنا، ولكن صحة المواطن هي أكبر وأعلى من التجارة ومن أي شيء في هاذ الاتجاه.

وشكرا السيد الوزير.

وقبل ما.. عندي واحد الإضافة، كاين عدم الاهتمام، كنلاحظو عدم اهتمام الجهات المسؤولة في القيام بدورها الرقابي، السيد الوزير. خصنا دور رقابي، و نعرفو بأن هاذ المسائل راه عندها تأثيرات، وما نقولوش أن ما عندهاش تأثيرات. إلى كانت موجودة عالميا، راه كاين اللي كينضبط للمواصفات الدولية، وكاين اللي ما كينضبطش للمواصفات الدولية.

نعطيك غير مثال، واحد السيدة كنعرفها شخصيا، دايرة واحد العملية، دايرة (pacemaker)، ملي كتمشي لواحد الدار كتمرض، من بعد عاد عرفنا أن المنزل يتواجد بجانب واحد المحطة لإرسال الهاتف.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الأستاذة لطيفة، اخذيت وقت اكثر من... السيد الوزير، عندكم تعقيب؟ تفضل.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيدة المستشارة.

اللي بغيت نقول وهو هاذ العقد اللي عندنا مع المتعهدين، عقد باش يفتحوا مجالات جدد، ويكبروا الشبكة لتغطية الهاتف النقال، وهذا مهم جدا، لكن ماشي باش يقيسوا بصحة المواطنين.

طبعا اللي ابغيت نشير له وهو لحد الآن في الوزارة وفي الوكالة اللي متبعة هاذ القطاع، ما عندناش هاذ اللي قلت (les institutions internationales) كيقولوا أنه كاين شي مشكل.

اللجنة الدولية للوقاية من الأشغال هاذو ديال الاتصالات عندها قوانين مضبوطة، ما كتقولش أنه هذا فيه مشكل، كتقول أنه كاين الحد الأدنى اللي يمكن يكون فيه هذاك (l'onde) اللي يمكن لها تقيس المواطنين، تحت هذاك الحد اللي تيكون مقنن ما كيكونش مشكل على الصحة، هذا اللي معترف به دوليا.

إلى عندكم شي معطيات أخرى، احنا مستعدين ندرسوها، احنا اللي عندنا اللي بين أيدينا اليوم هاذو معطيات دولية معترف بها. وفي المغرب، وزارة الصحة قننت في هاذ الميدان، عندنا قانون وطني مغربي اللي مطابق لهاذ القوانين الدولية اللي هو محترم لحد الآن، إلى عندكم معطيات أخرى، احنا مستعدين ندرسوها لأن يمكن ما عندناش المعطيات كاملة، ولكن لحد لا على الصعيد الدولي ولا على الصعيد الوطني هاذ المشاكل ما كيتبينوش لنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني وهو حول الاستثمار الأجنبي بالمغرب، والكلمة لأحد السادة أعضاء فريق التجمع الوطني للأحرار.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

السادة الوزراء،

السيد الوزير المحترم،

منذ سنوات أصبح المغرب قبلة مفضلة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما جعل بعض المواقع والمؤسسات الاقتصادية الدولية تصنف بلدنا كقوة اقتصادية ناشئة بالنظر إلى حجم الاستثمارات التي يجلبها المغرب سنويا.

وقد سجل حجم الاستثمارات الأجنبية نمو بنسبة 39% سنة 2010، إلا أن المعطيات والمؤشرات الجديدة تؤكد أن هناك تراجع بنسبة 34,9% خلال سنة 2014 حسب طبعا بعض التقارير.

ونحن نعلم أن مقاربة نمو الاستثمارات الأجنبية ببلد ما تتجاوز حدود السنة، لأن المؤشرات الدالة تحتاج إلى مقاربة تشمل التطور على المدى المتوسط، بمعنى أنه إلى ابغينا نعرفو التطور خصنا نشوفو واحد أربع سنين أو خمس سنين باش نعرفو التطور.

لكن يبقى من حقنا التساؤل عن وضعية الاستثمار الأجنبي ببلدنا، عن مؤشراته، تطوره وتنوعه وآفاقه.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

هذي نقطة مهمة جدا، فكيف أشرتم غنعطيكم بعض المعطيات يمكن جديدة 2013. ففي 2013 وصلنا لـ 39,6 مليار درهم في هذه الاستثمارات الأجنبية بالمغرب، فهذا مؤشر مهم، كان النمو ديالو بـ 23,4%، وهذا أيضا رقد جد مهم.

ففي الثلاث سنوات الأخيرة، عرف المغرب نمو مهم في الاستثمارات الأجنبية، وهذا جد مهم نسبة للدول المتقاربة اللي يمكن لنا نقارنوها مع المغرب، فدزنا من 1,7 مليار درهم في 2008 إلى 15,3 في 2013، فهذا

مهم جدا، والاستثمارات في ميدان الصناعة من طرف الأجانب وصل لـ 39% من مجموع الاستثمارات بالمغرب، وهو الأول الآن، الصناعة وهي الأولى في المغرب في الاستثمارات الأجنبية.

اللي ابغيت نشير له وهو 2014 سنة صعبة دوليا، فكاين تراجع نسبي، الآن ما يمكناش نحكمو من بعد أشهر ديال سنة، مازال السنة الحمد لله ما سالاتش، والمؤشرات لآخر السنة مهمة جدا.

المستثمرين الأجانب، لا من أمريكا ولا من الصين، كيقصدوا المغرب الآن باش يستثمروا في بلادنا. إذن، المؤشرات مهمة، احنا متجندين يوميا في هاذ المجال، وإن شاء الله في آخر السنة غادي يكون خير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

السيد المستشار، لكم تعقيب؟ تفضل الأستاذ المهاشي.

المستشار السيد عبد المجيد المهاشي:

شكرا السيد الرئيس.

استمعنا لجوابكم، السيد الوزير. في الحقيقة نثمن المجهودات التي تبذلونها حيث أنه كنسمعو بأن كاين هناك استثمارات اللي جاية في هاذ السنة ديال 2014، هذا جد مهم بالنسبة لبلادنا.

إلا أنني ابغيت نوضع عليكم واحد السؤال بشكل مباشر، ألا وهو: هل حان الوقت لتغيير ولمراجعة ميثاق الاستثمار في البلاد ديالنا؟

لأنه كيف ما تتعرفوا مازال وخا هاذ المجهودات كلها اللي كتدار واحنا نفتخر بها، هناك مازال بعض الأمور اللي كيتخبط فيها الاستثمار الأجنبي، مثلا التكلفة ديال الطاقة، العقار غالي، تعقد المساطر الإدارية بالنسبة للأنشطة اللي تحتاج لتراخيص، هذي كلها واش، آ السيد الوزير المحترم، ما حانش الوقت لمراجعة الميثاق ديال الاستثمار الأجنبي؟

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

طبعا، وصلنا الآن لبعض النتائج الإيجابية، لحد الآن هاذ السنوات الأخيرة كان عندنا ميثاق جد مهم في المستوى ديال التنافسية مهم بالنسبة للبلدان اللي كينافسونا.

فالآن كنظنو أنه هاذ الميثاق لازم له مراجعة، فصراحة لحد الآن المراجعة درناها في الوزارة، فلازم خصنا تتكون مداولة مع جميع المعنيين بالأمر، كاين أكثر من هاذ المسائل اللي خصها تكون موجودة لهاذ المستثمرين الأجانب.

ولهذا، الميثاق الجديد ديال الإقلاع الصناعي فهو كيضم بعض المسائل المهمة للمستثمرين، لا المغاربة ولا الأجانب، لأن اليوم ما كيلقاوش مناطق صناعية باش يكريوهم، عندهم مشاكل بعض الأحيان مع الأبناك باش يحلوا معهم مشاكل ويسويو معهم بعض المشاكل، فتطرقنا لهاذ المسائل كلها في هاذ الميثاق الجديد، وفيه هاذ التغيير ديال الميثاق ديال الاستثمار، فكنظنو أنه حان الوقت باش يمكن لنا نغيرو فيه بعض المسائل، هو جد منافس، عندو بعض المسائل لازم لها تتغير، احنا شاعرين بها.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وقبل أن ننتقل إلى السؤال الموالي في نفس القطاع، أبلغ السادة أعضاء مجلس المستشارين على أن السيد وزير السياحة يطلب من الرئاسة إرجاء سؤاله الفريد في هذه الجلسة إلى آخر جلستنا هذه، لكونه منشغل بدراسة مشروع قانون على مستوى مجلس النواب، ولذلك فصاحب السؤال عليه أن يضع بحسابه أنه سيؤجل إلى آخر الجلسة، طبعا في هذه الجلسة.

ننتقل إلى السؤال الثاني في نفس هذا القطاع، وهو حول الجرائم الإلكترونية. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي لبسط السؤال، الكلمة للأستاذ أقوضاض، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

السيدان الوزيران،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

للأنترنيت أهمية عظمى، فهو يعتبر الآن من أهم مصادر المعرفة والتواصل في العالم أجمع، كما أن له تأثيرات على الحياة اليومية للأفراد. وتميز هذه الشبكة العنكبوتية بتحويل العالم إلى قرية كونية تكاد أن تلغي الخصوصية الثقافية للمجتمعات، ولا يكاد بيت من بيوتنا يخلو من حاسوب وأمامه أطفال وشباب وشابات يبحرون في الأنترنيت، الأمر الذي يعكس ازدياد الجرائم، وهناك قناصون يعملون على تشهير وابتزاز المواطنين ضحايا الأنترنيت بل تطور الأمر إلى الدخول إلى الحسابات الشخصية وسحب الأموال منها، مستغلين ضعف الوسائل الزجرية في هذا المجال.

وعليه، السيد الوزير، نسائلكم: ما هو برنامجكم تجاه مكافحة الجرائم الإلكترونية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

السيد الوزير، تفضلوا في إطار الجواب.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار.

هذا سؤال جد مهم، فكيف كنعرفو جميع وكيف تقدم السيد المستشار، العالم كيتغير بواحد السرعة فارطة جدا، فهذا مشكل ديال الجرائم التكنولوجية أو عبر شبكة الأنترنيت في العالم بأسره.

فالمشاكل اللي توضعوا في العالم مشاكل جد مهمة، وكانوا وضعوهم على الشاشة واعترفوا بهم الناس في (le Pentagon) وفي كذا، لأن كيمشيو من شخص للمؤسسات العظمى اللي كاينة في العالم.

فالمغرب أيضا احنا وصلونا هاذ المشاكل من العالم، لأن ما ابقاش مشكل مغربي، هو مشكل العالم، يمكن شي واحد يكون في الصين أو في أمريكا أو فين ما ابغى ويدخل عبر الأنترنت، يدخل عند المؤسسات المغربية، فكانوا محاولات بكثرة هاذ السنين الأخيرة، والحمد لله المغرب تجاوز هاذ المشاكل، لأن حاولوا بعض الأشخاص، هذا رجع كيلعبوا به الناس، ولكن كاين الناس كيلعبوا بهاذ الشي، وكاين مؤسسات مهمة في العالم كيتداخلوا حتى في هاذ المسائل ديال الجرائم الإلكترونية.

فهذا نقطة مهمة جدا للمغرب باش يمكن لنا نحميو راسنا من هاذ المشاكل، فاللي كان واللي دارتو الوزارة مع جميع المعنيين بالأمر هما القوانين اللي درنا في المغرب، وهما ثلاثة ديال القوانين اللي دازوا على يديكم في هاذ المجال، وهما كيحميو المعطيات الشخصية ديال الإنسان، كيديروا بزاف ديال المسائل، فهاذو اليوم موجودين.

ثانيا، وقعنا اتفاقيات عالمية مع الدول العربية واتفاقية ديال (Budapest) هي جد مهمة، واتفاقية أيضا مع أوربا، فهاذو كنعطيوهم وكيعطيونا معطيات ديال هاذ الناس اللي كيدخلوا في هاذ الميدان.

فالنقطة الأخيرة وهو المغرب عندو عدة وسائل باش يدافع على نفسو الآن في هذا الميدان، ومنهم "مصير" اللي هو درناه هذي سنين وهو موجود، وكيدافع، بالضبط متبع هاذ الجرائم الإلكترونية، فلحد الآن وقفنا العدد منهم، وكنتابعو عدد من هاذ الناس، لا من المغرب ولا من الأجانب، وهم الأجانب أكثر من المغرب. فهذي نقطة مهمة جدا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل.

المستشار السيد عبد القادر أقوضاض:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير.

طبعا احنا تفهمنا الجواب ديالكم، وبالرغم من هاذ الشي اللي قلتوه، إلا أن الواقع كيأكد تزايد هاذ الجرائم، بحيث أصبحت منظمة ودقيقة أكثر، ولكن كنأكدو على ضرورة وضع إطار قانوني واضح، خصو يكون واضح لأنه هاذ الشي مازال فيه واحد النوع من الغموض، كيوضع حد لهاذ النوع من الجرائم الخطيرة اللي كتمس بأعراض الناس.

السيد الوزير،

إلى شفت في الأخير راه دابا اليوم الناس كتبتزك بطريقة غير أخلاقية، كيجي كيديروا ذاك التركيبة ديال الصور، يمكن يخلقوا لك مشكل مع عائلتك، يمكن يخرجوا لك على الأسرة ديالك، يمكن كيوضعوك في واحد الموقف، الشيء اللي وخا تنفيه من بعد ولكن فين غادي يمشي هذاك الشرف ديال ذاك السيد. هذي وضعية خطيرة جدا، واليوم كنشوفو حالات كثرت بهاذ الشكل في المغرب، لأنه ربما كنعزيوها للوسائل الزجرية الحقيقية باش هاذ الشي يوقف.

وفي هاذ السياق، لابد من تحيين وتطوير القانون ديال الصحافة والنشر، لأنه كيواكب هاذ التطور الرقمي اللي كتعيشو بلادنا ابحال باقي دول العالم، وهذا كلو باش يخلق واحد النوع ديال الحماية للمواطنين بالشكل اللي كنشفوه وكيتكرر تقريبا، ربما ما نقولوش يوميا، ولكن كيتكرر كل مرة اللي كيوضع الإخوان حتى في الأملاك ديالهم والأرزاق ديالهم، وحتى في الأمن ديال الدولة، هذا راه داخل حتى في هاذ المصيبة ديال الإرهاب وديال المسائل اللي تتهم الأمن ديال الوطن.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار. السيد الوزير، لكم تعقيب؟ تفضل في حدود دقيقتين.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

أنا متفق معك على جميع النقط، لأن هاذ المسألة اللي خصنا نعرفو وهي مسألة تطورت في العالم، اللي خصنا وهو التوعية ديال المغاربة، يعرفوا أنه هاذ الشي موجود اليوم، ماشي كتشوف صورة يجيبوها لك يمكن لك تثق بها، لأن الآن لا صورة.. ولا يطلبوا لك الرقم ديال البطاقة البنكية ديال الإنسان ويمكن لو يعطيها على شبكة الأنترنيت، هاذو مشاكل موجودة، خصنا انكونو واعيين بها. ما يمكناش نوقفو العالم، لأن ولو نوقفوه في المغرب ما يمكنش، غادي يكون عندنا علاقات مع الدول الأخرى اللي هي كتعاني من هاذ المشاكل. إذن، أولا التوعية.

ثانيا، لنا قوانين موجودة، بدون شك لازم نزيدو فيها تدريجيا، لأن كل أسبوع كيجيك مشكل جديد خصك تدرسو وتشوف امنين جاي، وأشنا هو الحل اللي يمكن لنا نديرو مقابل هاذ المشكل الجديد.

فاحنا كنشتغلو أيضا مع الدفاع الوطني في هاذ الميدان، لأن هذي نقطة جد مهمة للبلاد، أكثر من الأشخاص يمكن لهم يقيسوا مسائل أكثر من مؤسسات كبرى في المغرب. والحمد لله العلاقات مع الدفاع في هاذ

الميدان علاقة مهمة جدا، وعندهم خبرة اللي هاذ السنوات الأخيرة تطوروا فيها بسرعة مهمة، فكنشتغلو جميع في هذا الميدان.

واللي احنا الآن كنشتغلو فيه هو تطوير أيضا القوانين، فتحدثتو على القانون ديال الصحافة، حتى هو داخل في هاذ القوانين، لأن حتى الصحافة دخلت الآن للأنترنت وفيها موجود بعض المشاكل، ولكن اللي اخترنا وهو ما نمشيوش للقوانين، هذا مشروع وقفناه، نعاودو فيه النظر باش انكونو في واحد المستوى اللي يليق للمغرب.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

وننتقل إلى آخر سؤال في هذا القطاع، وهو حول إستراتيجية المغرب الرقمي. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

المستشار السيد محمد زاز:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن الخطوط العريضة لاستراتيجية المغرب الرقمي، والتي تم وضعها تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، والتي تعد ثمرة عمل تشاركي تم إنجازه من طرف مجموع الفاعلين العموميين والخواص المعنيين بالتكنولوجيات الحديثة والإعلام، على أساس رؤية واضحة بالنسبة للمغرب، ترمي إلى جعله يتبوأ موقعه بين الدول الناهضة في مجال التكنولوجيات الحديثة والإعلام، وتستند هذه الرؤية على جعل التكنولوجيات والإعلام والاتصال إحدى الأسس والدعامات الرئيسية للاقتصاد الوطني، مما تقدمه من قيمة مضافة عالمية لباقي الفاعلين الاقتصاديين والإدارة العمومية على حد سواء، فضلا عن دورها كقاطرة للتنمية البشرية، ورافعة لوضع المغرب في مقدمة الدول المتطورة تكنولوجيا على الصعيد الإقليمي.

لذا، نسائلكم، السيد الوزير:

أولا، ما هي حصيلة هذه الإستراتجية التي تم تسطيرها؟

ثانيا، هل تمت رقمنة الوثائق التجارية لتحسين إنتاجية الشركات الصغيرة والمتوسطة، حتى تتمكن من لعب دورها الاقتصادي وطنيا ودوليا؟

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

كيف كنعرفو أنه في 2009 كان تم هاذ المشروع ديال المغرب الرقمي، وكانوا المؤشرات اللي كانت الوزارة وضعت، وهو إنشاء 25 ألف منصب شغل، وباش نزيدو 27 مليار درهم للإنتاج الداخلي الخام يكون جاي من هاذ القطاع، وأيضا ربط عائلة من ثلاث عائلات بالأنترنيت، وربط 100% ديال المدارس، وإحداث 89 خدمة من الخدمات العمومية على الأنترنيت.

فالنتائج لحد الآن وهما 87% من المدارس عندهم هاذ الارتباط بالأنترنت، 70% ديال الأساتذة تبعوا واحد التكوين في هاذ الميدان، و87 ألف و426 طالب استفاد من البرنامج ديال إنجاز، وأيضا 99% من التغطية.. وصلنا لـ 99% ديال تغطية الهاتف المتنقل في البلاد، و85% ديال الأنترنت. إذن، هاذ النتائج لا بأس بها، أو مهمة كنظن جدا.

فيما يخص الخدمات، لحد الآن وصلنا لـ 56 ديال الخدمات على الشبكة و19 ديال الخدمات احنا خدامين فيهم، وغادي يكونوا موجودين في الأشهر المقبلة.

فيما يخص الصناعة التكنولوجية، وصلنا لإحداث ثلاث مجموعات ديال الابتكار، ثلاث مجموعات الابتكار واجدين اليوم كيشتغلوا، والتمويل ديال 25 ديال المشاريع اللي فيهم ابتكار الآن، فتعزيز هاذ الإطار غادي يكون في هاذ السنة، لأن وصلنا لآخر هاذ البرنامج، غادي يخصنا نعاودوه في هاذ السنة لأفق 2020 إن شاء الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد الوزير.

الأستاذ الأنصاري، لكم تعقيب؟ تفضل.

المستشار السيد محمد الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدتان الوزيرتان،

السيد الوزير،

الزملاء والزميلات،

استمعنا بكل إمعان إلى جوابكم، السيد الوزير، ونحن كان هدفنا من طرح هاذ السؤال في الفريق الاستقلالي هو تحريك الملف المتعلق بالمغرب الرقمي كما جاء في جوابكم الذي أعطت انطلاقته الحكومة منذ 2009.

ولكن نرى -مع الأسف- رغم الأرقام التي أعلنتم عنها أنه على أرض الواقع لازلنا بعيدين كل البعد على تحقيقها، وبالتالي حركنا هذا الملف أولا لندعو الحكومة الحالية إلى تفعيل الاتفاقيات التي كان هدفها تزويد حوالي 80 ألف مهندس من حاسوب محمول مرتبط بالأنترنيت وثمنه مدعم بنسبة

85% كما جاء في الاتفاقية.

ثم كذلك كنا نود أن يتم الدفع بقضية إحداث المراكز للولوج الجماعي للأنترنيت، وخاصة في الأقاليم النائية وتحديدا في العالم القروي.

ثم كذلك كنا نود أن نسمع منكم أين وصلت تجهيزات المؤسسة التعليمية بالعتبة المعلوماتية على أرض الواقع ليس بالأرقام، لأنني أنا ابن العالم القروي ورئيس جماعة وأعرف وأعي ما أقول.

ثم كذلك ربط شبكة الانترنيت بمجال العدل لإيصال المعلومة إلى جميع المتقاضين عن طريق الأنترنيت الذي هناك برامج جد هامة التي أعلن عنها ولكن على أرض الواقع فهي غير معمول بها، والأنترنيت معطل في غالب الأحيان.

بصفة عامة أن الحكومة الالكترونية، التي يدعمها القول وليس العمل، لازالت ناقصة. وبالتالي نتمنى، السيد الوزير، أن تعملوا على الدفع أكثر بهاذ العجلة لأن التحديث والتكنولوجيا الآن هي من مقومات النجاح في شتى المجالات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الرد على التعقيب في حدود دقيقتين.

السيد وزير الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي:

شكرا السيد المستشار.

إذا اسمحت نعطيك الرأي ديالي لأن ماشي أنا اللي درت هاذ المخطط، لكن هاذ المخطط جد مهم للمغرب، وأعطانا واحد الدفعة مهمة اللي جعلت المغرب يكون متميز في هاذ الميدان، طبعا غادي يخصنا نمشيو أبعد من ذلك، هاذ المعطيات اللي اعطيتكم اليوم، عندنا معطيات أخرى اللي قلت ما نعطيكمش الأرقام باش ما نكثرش عليكم بالأرقام.

لكن ما يمكنش نقولو اليوم أنه المغرب ما تطرقش لهاذ الميدان ديال التكنولوجيا الحديثة في المغرب، البلدان اللي منافسة لنا باقي عندها مشاكل كبرى في هاذ الميدان، والمغرب الحمد لله زاد للقدام.

طبعا غادي يخصنا في هاذ المخطط الجديد نشوفو أشنو هما النتائج اللي وصلنا لهم، وأشنو هما المشاكل اللي مازال ما تطرقناش لهم باش يمكن لنا نتكلفو بهاذ المشاكل، باقي كاين مشاكل خصنا نتطرقو لهم، تكلمت، السيد المستشار، على (les ingénieurs) المهندسين، فجميع المهندسين الآن في المغرب توصلوا بالحاسوب، فـ (ANRT) الوكالة المغربية كتخصص جميع الإمكانيات اللي كيبقاو لها في العام لهاذ المجال ديال نوصلو للمدارس شبكة الأنترنيت، ونعطيو للمهندسين آلات الحاسوب، وندخلو الأنترنيت للعائلات ما أمكن.

فلحد الآن النتائج اللي وصلهم المغرب نتائج لا بأس بها كيف قلت، لكن طبعا خص ما زال ما وصلناش للدول المتقدمة، مازال عندنا واحد المسار خصنا نمشيو فيه، مازال خصنا نخدمو في هاذ الميدان لكن كيف تيقولوا إلى وقفنا اليوم وشفنا هاذ الشي اللي داز في هاذ السنين الأخيرة يمكن لنا نكونو متفائلين، ونقولو أننا في السنوات المقبلة إن شاء الله غادي نديرو أحسن ما كان في هاذ السنوات الماضية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

نشكركم، السيد الوزير، على مساهمتكم القيمة معنا في هذه الجلسة.

وننتقل إلى الأسئلة الموالية، وبعد تأجيل طبعا السؤال الفريد الموجه إلى السيد وزير السياحة إلى آخر الجلسة، ننتقل مباشرة إلى السؤال الفريد الموجه إلى السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، والكلمة لأحد السادة أعضاء.. وهو طبعا السؤال حول ارتفاع جرائم اغتصاب الأطفال، والكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية. الأستاذة خديجة، تفضلي.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

تشكو العديد من المجتمعات، سواء المتقدمة منها أو المتأخرة، من انتشار ظاهرة اغتصاب الأطفال الأبرياء، وهي جريمة بشعة بكل المقاييس لما تحمله من هتك عرض الطفولة من براءتها وعفويتها، وتلعب بمعان أخرى جد عظيمة.

هذه المعدلات ارتفعت إلى حد الصخب على الجرائد الوطنية وكذلك الدولية، وكشفت إحصائيات المرصد الوطني لحماية الطفولة أن المركز استقبل في الفترة الأخيرة أكثر من 3708 حالة اعتداء على الأطفال، من بينها 1000 شكاية تتعلق بالاعتداء الجنسي على هذه الفئة العمرية، وكذلك سمعنا على قنوات تلفزية وطنية أن هناك من يتحدث عن شبكات تهجير الأطفال للاغتصاب الجنسي للخليج.

ثم كذلك أفادت نفس الإحصائيات التي قدمت في لقاء حول تعزيز قدرات الفاعلين في مجال حماية الطفولة من أجل مناهضة العنف الجنسي ضد الأطفال أن الذكور هم الأكثر تعرضا لهذا الاعتداء بنسبة 56%، والإناث بنسبة 40، وأن حالات الاعتداء الجنسي تتوزع حسب طبيعة المعتدي، ويحتل الأقارب والجيران صدارة لائحة المعتدين بنسبة 42%، يليهم المعتدون الغرباء بنسبة 40%، في حين يمثل –وللأسف- الآباء 8%، مع العلم، السيدة الوزيرة، أنه من الصعب إحصاء كافة الأطفال الذين تعرضوا للاغتصاب بالنظر لعوامل متعددة، أبرزها الإصرار على السرية والتكتم لما يصاحب هذا الاعتداء من خزي وعار ومس للإنسان في أخص خصوصياته أو للقرابة والصلة التي تجمع بين الجاني والضحية.

ثم إن الآثار المترتبة، السيدة الوزيرة، على اغتصاب الطفل أكبر وأخطر منه عند الشخص الراشد، فقد يفقد الطفل حياته وعقله جراء ذلك السلوك المنحرف أو يخلف في نفسيته جروحا غائرة من الصعب أن تندمل.

هذه الأرقام المعلنة تكشف بجلاء عن مدى الخطر الكبير الذي بات يتهدد أبناءنا في خضم التسيب الأخلاقي والانفجار الجنسي، فرغم شيوع الزنا وتيسر سبله نلاحظ أن الإنسان البعيد عن ما يشرعه الله يبحث دائما عن طرق جديد لتفريغ مكبوتاته وشهواته المتسيبة، وحتى ولو كان ذلك على حساب فئة عمرية مستضعفة بريئة.

لذا، السيدة الوزيرة، أنا في الحقيقة لا أسائلكم بقدر ما أطرح مشكلة ومعضلة اجتماعية الكل مجتمع عنها، فما هي التدابير المزمع اتخاذها للوقوف أمام هذه الظاهرة الشائنة؟

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلا.

الكلمة للسيدة الوزير للجواب عن السؤال.

السيدة بسيمة الحقاوي، وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة المحترمة،

أولا أشكرك على طرح هذا الموضوع، وأشكرك كذلك على طريقة عرضه، وأشكرك على المعلومات التي تفضلت بها عند طرحك لهذا السؤال.

أريد كذلك أن أضيف إلى الإحصاءات التي تقدمت بها إحصاءات أخرى رسمية تصدرها وزارة العدل والحريات في كل سنة، أقدم بين أيديكم آخر الأرقام التي سجلت في سنة 2012 بخصوص هذه الظاهرة، والتي يتبين فيها جليا أن هناك بعض الممارسات قد ارتفعت، وهناك ممارسات قد انحدرت، وإن كانت الجريمة هي واحدة من حيث أنها جريمة تمس وتعبث ببراءة الأطفال، فلابد أن نتقاسم هذه الأرقام وأن نستقرئها لكي نفهم توجه هذا الانحراف وتوجه هذه الجريمة.

مثلا الاغتصاب في حق الأطفال، تم تسجيل 147 قضية بنسبة ارتفاع بلغت 3,5، تسهيل الدعارة للقاصرين سجلت 56 قضية بنسبة ارتفاع 1,82، في المقابل الاغتصاب بالافتضاض انخفض، سجلت 382 قضية وانخفض بنسبة 14,35، هتك عرض قاصر بالعنف تم تسجيل 871 قضية بنسبة انخفاض بنسبة 9,74.

كيف ما قلت لكم، السيدة المستشارة، مهما انخفضت نسبة هاته الجرائم فهي كثيرة جدا في مجتمع من المفروض أنه مجتمع مسلم، أنه مجتمع محافظ، أنه مجتمع يقظ على أسرته وعلى أطفاله، وأنه لا يسمح وحتى إن لم تكن هناك علاقة قرابة أن تمس كرامة وعرض إنسان، فما بالك عندما يكون طفل.

السيدة المستشارة المحترمة،

لا تنقصنا القوانين، أنتم تعلمون بأن القانون الجنائي في مادته 484 و488 ينص على عقاب مغلظ، ما بين 5 و30 سنة، هذا حسب الجريمة وحسب المستوى الذي مورست به.

هناك كذلك بعض المبادرات من أجل حماية الطفولة واللي تمت هذي سنوات، منها إحداث خلايا للتكفل بالنسبة للأطفال سواء في المستشفيات أو في المحاكم أو حتى داخل المدارس، بما يسمى بخلايا الاستماع والوساطة، هناك كذلك وحدات الإسعاف حتى لا يبقى الأطفال في الشارع عرضة للاغتصاب والاستغلال الجنسي.

باختصار، لي أن أقول لكم بأن هذه القضية هي قضية مجتمعية، يحق لكم أن تطرحوها في البرلمان، وسوف أكمل الجواب في المرحلة الثانية من التعقيب.

السيد رئيس الجلسة:

السيدة الوزيرة، يمكن لك تحتفظي ببعض عناصر الجواب في التعقيب، باش نفتحو المجال لجميع الأسئلة. الكلمة للسيدة المستشارة للرد.

المستشارة السيدة خديجة الزومي:

شكرا السيد الرئيس.

هي في الحقيقة هذا موضوع يتطلب الكثير من الوقت، ولكن للأسف السيدة الوزيرة الآليات الموضوعة حاليا لا تفي بمحاولة التخفيف من هذه الآفة، فمثلا، السيدة الوزيرة، ما معنى شي واحد كيغتصب شي واحد ذكر أو أنثى في فئة عمرية طفولة، أنا ما كنهضرش على اللي كبار وكيمشيو برجليهم، كنهضر غير على الفئة العمرية "الطفولة"، نحن الآن نترقب مجتمعا ممسوسا ومهزوزا في شخصيته، إذن كيفاش يحكموا عليه بشهر ولا شهرين ولا 3 أشهر ولا 4 أشهر، المسطرة الجنائية الآن متهمة هي كذلك.

ثم كذلك حلقة في التلفزيون وجات جمعيات تطالب السيد وزير العدل، تتقول ليه خص فتح تحقيق في هاذ الشبكة اللي كتهجر أطفال إلى الخليج أو إسبانيا أو إلى غيرهم، فصيفطوا لو هاذ المراسلة في يناير، السيدة الوزيرة، لحد الآن لم تتلق هذه الجمعية أي جواب.

إذن المجتمع المدني يتحرك، ولكن يصدم بالأحكام التي تصدر في المحاكم، أنا ما كنفهمش، السيدة الوزيرة، أنا مع إعدام الذين يغتصبون الطفولة، الذين يغتصبون الطفولة لا بمنظور حداثي ولا محافظ يجب أن يعدموا، وما كاينش شي حداثة تتنافى مع حق الطفولة، وما كاينش شي محافظة لها أن تتستر على هتك عرض الأطفال الأبرياء.

السيدة الوزيرة،

كلنا متهمون، سياسيون، مجتمع مدني، وزراء، أغلبية، معارضة، متفرجون داخل هذا المجتمع، فإن مجتمعنا الآن تنتهك حرمته بأبشع العناوين

وبأبشع كذلك الطرق، الآن أصبحنا نسمع عن التشرميل، عن القرقوبي، القتل، قتل الأب، اغتصاب امرأة عمرها 90 عام، اغتصاب الأم. إذن، ماذا يجري في هذا المجتمع؟

هذا المجتمع يجب أن يرتب نفسه، وأن يضع نقطة نظام لكي نتحاسب من نحن وماذا نريد، نحن المغاربة لا نريد شرقا ولا غربا، ولكن نريد مغربا وطنا حرا.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة المستشارة، ونتمنى أن يكون جواب السيدة الوزيرة ممتصا لهذا الحماس الكبير في تعقيبك. تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة وزيرة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية:

طبعا الحماس مطلوب في مثل هذه القضايا، ولكن يتطلب منا الأمر أكثر من الحماس، يتطلب منا يقظة مجتمعية حقيقية، أنتم تطرحون السؤال لماذا يقع هذا في بلادنا؟ لابد أن نذكر بأن منظومة القيم في مجتمعنا قد سقطت، لم تعد لنا هناك مرجعية قيمية نرجع إليها جميعا ونعمل بموجبها.

كما قلتم، السيدة المستشارة، اختلط علينا الأمر، واختلطت هويتنا، وبالتالي أصبح الأمر بالنسبة لنا مباحا، ولكن في الواقع ما يقع اليوم هو التطبيع مع بعض السلوكات المنحرفة التي كانت غريبة على مجتمعاتنا، واليوم بالإطلاع عليها ولى عندنا سهل نلقاو في الجرائد كل نهار أن هذا اغتصب هذا وأن هذا هتك عرض هذا.

لكن خصنا نحملو المسؤولية لأنفسنا جميع، ونتكلمو احنا كحكومة، لقينا بأن المشكل بالنسبة للأطفال حتى عندما كانت عنده خطة وطنية للطفولة لم يكن يركز على حماية الطفولة، فبادرنا، وأنتم تعلمون أن المشاورات اخذات عام ديال المشاورات، توجت بمناظرة، المناظرة اليوم عندها مخرجات، هذه المخرجات، إن شاء الله، عند التنزيل، وبانخراط جميع مكونات الحكومة، وبانخراط المجتمع المدني الذي نقدم دعومات مهمة معنوية ومادية لكي ينخرط في محاربة جميع هاته الآفات ضد الأطفال، لابد أن ننجح.

ولكن نبغي نقول لكم بأن المشكل ما شي مشكل فقط ديال مبادرة حكومية من عدمها، مشكل كذلك ديال الإعلام، غادي تقول لي الإعلام حتى هو حكومة، لا، الإعلام أصبح عنده وضع يتمتع باستقلالية كبيرة جدا وحرية كبيرة جدا، لكن هو المسؤول اليوم على تأطير المجتمع كبارا وصغارا، والتطبيع مع مجموعة من الجرائم، والتطبيع مع مجموعة من الانحرافات.

لذلك، كلنا مسؤولون، وعلينا باليقظة وكذلك تشديد العقوبات حتى يكونون عبرة للآخرين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة على هذه المساهمة القيمة في هذه الجلسة، وإن كانت فيه سؤال فريد فقط.

ننتقل إلى الأسئلة الموجهة إلى السيد وزير الثقافة، بدءا بالسؤال الأول وهو حول الحفاظ على التراث الشعبي. الكلمة لأحد السادة أعضاء الفريق الحركي، الأستاذ إدريس مرون تفضل لبسط السؤال.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

زملائي،

المغرب -ولله الحمد- يزخر بثقافة غزيرة ومتنوعة، وأخص بالذكر على الخصوص ما تعلق بالغناء والطرب وغيره، فهناك فنانة شعبيين متميزين باللهجات المحلية وباللغتين الوطنيتين، وكذا باللغات ديال الانفتاح من فرنسية وإسبانية وإنجليزية، إلى غير ذلك.

مع الأسف نلاحظ غروب هذه الثقافة الشعبية الفلكلورية، وانكماش الفنانين في غياب دعمهم، وكذلك حرمان شرائح من الشعب من التفاعل مع ثقافته والترفيه على نفسه.

السيد الوزير،

بلا ما نطول، ماذا أنتم فاعلون؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد وزير الثقافة للجواب، تفضل السيد الوزير.

السيد محمد الأمين الصبيحي، وزير الثقافة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

أود في البداية أن أشكر الفريق الحركي على تفضله بطرح هذا السؤال حول التراث غير المادي أو التراث الشعبي كما تقولون، والمغرب -كما قلتم- غني بتنوع هاذ التراث الثقافي بمكونات متعددة، من مهارات وحرف وفنون الرقص والموسيقى وألعاب تقليدية، عادات إلى آخره، وكلها معبرة عن أصالة وتجدر الحضارة المغربية المتعددة الروافد.

المجهودات التي تقوم بها وزارة الثقافة في صون وحفظ وتثمين هاذ التراث، تتمثل أساسا في عدة مستويات:

المستوى الأول، هو الحفظ والتوثيق، حيث عملت هاذ الوزارة -وزارة الثقافة- ولازالت على توثيق جانب مهم من هاذ التراث الموسيقي والغنائي

الشعبي لإنقاذه من الضياع، فهكذا تم تسجيل أقراص مدمجة لمختلف الألوان الغنائية والتراثية الشعبية.

على مستوى توثيق التراث الشعبي، تحرص وزارة الثقافة على تدوين العديد من النصوص الشفهية، تدوين عدد من النصوص الشفهية على سبيل المثال أصدرنا في وزارة الثقافة عملا أنطولوجيا ضخما في 5 أجزاء، يضم الأمثال والأزجال المغربية، كتاب فيما يخص الأحاجي الشعبية المغربية، كتاب فيما يخص قصائد شعرية حسانية، كتاب للرايس الدمسيري قصائد أمازيغية، كما تعمل الوزارة على نشر عدد من الدراسات التي تتناول التراث الشفهي ورهانات تدوين هاذ التراث.

فيما يخص المهرجانات والتظاهرات الثقافية، وزارة الثقافة تنظم ما يناهز 22 مهرجان تراثي في جميع جهات المملكة وبكلفة نخصصها كل سنة تفوق 14 مليون درهم سنويا، وتستهدف هاذ المهرجانات التراثية ترويج لمختلف التعابير الفنية التراثية وتشجيع مبدعيها ضمانا لاستمراريتها وحفظها.

فيما يخص الجانب القانوني، اشتغلنا في وزارة الثقافة خلال السنة الماضية على إعداد مشروعين قوانين، قانون يتعلق بحماية التراث الثقافي الذي خصص جزء هاما منه للتراث الثقافي غير المادي، ويتعلق الثاني بمنظومة الكنوز الإنسانية الحية المتعلقة بالتراث الشعبي غير المادي كخطوة أولية للاعتراف بالأشخاص الحاملين لمهارات في جميع ألوان التراث الشعبي، وهاذ المشروعين هما منذ السنة الماضية في الأمانة العامة للحكومة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

الكلمة للأستاذ مرون للتعقيب، تفضل.

المستشار السيد إدريس مرون:

شكرا السيد الوزير.

أنا كنقصد فعلا ليس فقط أننا نوثقو، شيء مهم وضروري ولازم، لكن أننا نعيشو مع هاذ الشي، ويكون حي، أنا أتذكر هذي منذ مجموعة سنوات كانت الحفلات ديال الأقاليم والعمالات، وكانت كيكون فيها شراكة، اشوية من عند وزارة الثقافة، اشوية من عند العمالات والأقاليم والجهات، وكذلك من عند الجماعات المحلية والجمعيات، وهذا كان يمكن الفنانين باش يشتغلوا على طول السنة، 52 أسبوع، وكان يمكن المغاربة باش يتصنتوا لمختلف أنواع التنشيط المغربي والثقافة المغربية في ربوع المملكة، فمن خلال ذلك عرفنا ما هو أمازيغي وما هو جبلي وما هو صحراوي، إلى غير ذلك.

فنصبو من خلال هاذ السؤال أن تلقاو طريقة ديال التشارك مع مختلف المتدخلين محليا في مجال الثقافة ونعتقد الثقافة هي (Horizontale)، هي أفقية، حتى واحد ما خارج منها، فلابد أننا نحركو العجلة ابحال اللي كان، ونزيدو حوايج أخرى جديدة اللي هي تكون من إحداث عهدكم حتى يتمكن المغاربة مرة أخرى وبطريقة أفيد وأحسن من أن يعيشوا ثقافتهم، وأن يتفاعلوا معها، واحد المرأة قالت لي الرايس وخا يغلى كلشي خلينا غير نتفرجو بعدا، جبت لهم واحد النهار واحد (le groupe)، قال لك آودي كلشي اغلى، ولايني إلى غير تفرجنا راها مزيانة.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم، السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير الثقافة:

أتفهم، السيد المستشار، طموحكم من أجل تثمين التراث الشعبي والتراث غير المادي، ولكن الموضوعية تقر كذلك بالاعتراف بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها هاذ الحكومة من أجل تثمين التراث غير المادي، التراث الشعبي، فوزارة الثقافة إلى جانب تنظيم 22 أو 23 مهرجان تراثي في جميع جهات المملكة، ها الخريطة ديال مهرجانات فنون وتراث التي تنظمها وزارة الثقافة، فهي تدعم نفس العدد ديال المهرجانات في شراكة مع الجماعات الترابية.

الكل يتفهم أن تثمين التراث الشعبي، التراث غير المادي يتطلب كذلك انخراط الجماعات الترابية، لأن المبادرة تبقى محلية، لأن هو تثمين أساسي للفرق المحلية، لأن هاذ التراث غير المادي يساهم في التنمية المحلية، يساهم في السياحة الثقافية، له وقع كبير على الحركية الاقتصادية في المنطقة، مثلا مهرجان عين اللوح ديال أحيدوس طيلة أسبوعين هناك حركية اقتصادية قوية، تضم ليس فقط ساكنة عين اللوح ولكن كل القبائل المجاورة، وتكون لها وقع كبير ليس فقط على الجانب الفني والتراثي، ولكن كذلك على الجانب الاقتصادي.

هذا هو الأمل ديالنا في جميع المناطق تكون هناك مهرجانات للفنون الشعبية، تنظم بكيفية احترافية، ويمكن إقرار أن اليوم كل المهرجانات التراثية تنظم بكثير من الاحترافية، وصلنا إلى واحد المستوى الذي تجاوز الاحتفاليات التقليدية وبإمكانيات محدودة. الآن الأمر يتعلق بجعل الثقافة والفن والتراث تندرج في إطار اقتصاد التراث، ويساهم في التنمية الاقتصادية وفي السياحة الثقافية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيد الوزير.

وننتقل إلى السؤال الثاني في نفس القطاع، وهو حول تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق الثقافية. الكلمة لأحد السادة أعضاء فريق الأصالة والمعاصرة، تفضل أستاذ.

المستشار السيد الحفيظ أحثيث:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

في ظل تلكؤ الحكومة في تفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق الثقافية، بما فيها من ترسيم للغة الأمازيغية وإحداث المجلس الوطني للغة والثقافة المغربية، نطالب الحكومة بالإسراع في تنزيل المقتضيات الدستورية المرتبطة بهذا المجال، وندعوها للحرص على ضمان التمثيلية والتنوع الثقافي واللغوي في برامج التعليم والتكوين، كما ندعوها لابتكار ودعم المشاريع المتعلقة بالذاكرة والتاريخ والأرشيف.

وفي هذا السياق، نسائلكم، السيد الوزير المحترم، عن المجهودات التي بذلتها الحكومة لتفعيل المقتضيات الدستورية المتعلقة بالحقوق الثقافية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

بداية، أشكر فريق الأصالة والمعاصرة على طرحه لهذا السؤال الهام، وفتح مجال بذلك للحكومة لتوضيح المجهودات التي ما فتئت تبذلها من أجل تفعيل المقتضيات الدستورية بشأن الحقوق الثقافية واللغوية ببلادنا.

واسمحوا لي أن أقف بتركيز شديد على ثلاث نقط أساسية متعلقة بالحق في الثقافة:

المسألة الأولى تهم الحق في الولوج إلى الشأن الثقافي، حيث حرصت هاذ الحكومة منذ سنة 2012 على سن سياسة القرب في المجال الثقافي بإعطاء الأولوية وكل الأولوية للمناطق النائية بإحداث ما يفوق على 12 إلى 14 مركز ثقافي سنويا، وكذا تحسين العرض الثقافي عبر برنامج وطني لتنشيط المراكز الثقافية.

النقطة الثانية أو المسألة الثانية تهم ترسيخ التنوع الثقافي بما يضمن إبراز مختلف التعابير الثقافية والفنية. وفي هذا الصدد، فوزارة الثقافة حرصت على جعل كل أشكال الدعم التي تقدمها للإبداع الثقافي الفني مراعية لهذا التنوع الثقافي واللغوي، وقمنا منذ بداية سنة 2012 بتغيير كل المراسيم والقرارات المؤطرة لهذا الدعم حتى تستجيب لهاذ التوجه ديال التنوع الثقافي.

المسألة الثانية، وزارة الثقافة وضعت منذ السنة الماضية تصورا عاما للتعامل مع المقتضيات الدستورية بخصوص التنوع الثقافي واللغوي انطلاقا من المرتكزات المرجعية.

ومن هاذ المنطلق، فالإجراءات العملية التي شرعت الحكومة في وضعها بقصد إرساء دعائم سياسة لغوية حقيقية ومنسجمة، تتمثل في:

أولا، المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي نص عليه الدستور، وفي هذا الصدد قامت وزارة الثقافة خلال السنة الماضية بإعداد تصور عن رؤية الحكومة لاختصاصات هاذ المجلس، وكيفية تسييره، صاحبته بمجموعة من الوثائق، إلى جانب اقتراح مقاربة تشاركية مع كل القطاعات والمؤسسات والفعاليات الثقافية واللغوية المعنية.

ثانيا، النص التنظيمي للغة الأمازيغية، وقد تم في هاذ الموضوع تحقيق العديد من التراكمات المهمة والمقترحات التي تقدمت بها عدد من الفعاليات اللغوية والثقافية، وهي الاجتهادات التي ستعرض في مجموعها على لجنة مشتركة تضم الحكومة والبرلمان والفعاليات اللغوية.

ثالثا، تفعيل أكاديمية محمد السادس للغة العربية، لتكون كما حددها قانونها الأساسي المؤسسة التي ستعمل على تتبع قضايا اللغة العربية ببلادنا، وتقترح الحلول المناسبة لتطويرها.

رابعا، مركز الأبحاث والدراسات الحسانية، وهو المركز الذي تقترحه الحكومة إعادة تنظيمه وتفعيله ليقوم بدوره كفاعل رئيسي في تطوير الحسانية التي دعا الدستور إلى صيانتها.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، لك أن تحتفظ ببعض عناصر الجواب في التعقيب، السيد الوزير.

تفضل، السيد المستشار، في إطار التعقيب، السي بونمر.

المستشار السيد عبد الكريم بونمر:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

فعلا واحد المجموعة من الأمور التي كنا نتمنى أن نسمعها منكم، السيد الوزير، في إطار التفاعل الإيجابي، احنا سمعناها، غير الحديث عن اللغة الأمازيغية أو اللغات اللي موجودة في المغرب هو ليس.. وأنتم تعرفونها، ليس ترفا ثقافيا أو فكريا، أنا سأعرج على ما قالته الأخت خديجة ولو أنها انسحبت، حينما نتحدث عن اللغة الأمازيغية أو اللغة العربية أو اللغات، نتحدث عن الإنسية المغربية، المسألة ربما، السيد الوزير، أكبر منكم وأكبر مني، ربما هي تتجمع المغاربة كلهم، حينما دسترنا الأمازيغية لم نتحدث عن لغة للاستعمال، نتحدث عن الإنسية المغربية، كيف ما قالت الحاجة احنا لسنا لا شرقا ولا غربا، احنا مغاربة، الأمازيغية واللغة العربية وكل مكونات الثقافة المغربية يجب أن تصبح هما باش نرجعو لهذاك المغربي اللي كنقلبو عليه، الآن الجميع يتحدث أين ذهب المغربي؟ الآن ربما عندنا انفصام في الشخصية إن بقيت لنا شخصية، هذا إشكال، المسألة أكبر من اللغة.

السيد الوزير،

هل عندكم إرادة كحكومة، لا نتحدث معكم كوزير قطاع، هل لديكم إرادة لتفعيل الفصل الخامس من الدستور؟

هل هناك معوقات؟ نريد أن نشتغل في إطار -كما قلتم- إطار تشاوري، ها نحن مستعدون كمعارضة، إيجابي أن نتحمل مسؤوليتنا، المسألة أكبر منا، هذي حقيقة، نحن مستعدون لتحمل مسؤوليتنا، ونشتغل في إطار تفاعلي وتشاوري ونتحمل جميع المسؤولية باش نرجعو لذاك الإنسان المغربي، الإنساني المغربي الأمازيغي العربي الحساني، كل المكونات ديال الإنسان المغربي، هذا هو الخطر، الخطر هو أننا نفقد هويتنا، واللغة هي مكون من مكونات الهوية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير الثقافة:

السيد المستشار،

دستور المملكة جاء في الفصل الخامس بالتأكيد على ضرورة انسجام السياسة اللغوية والثقافية في بلادنا، والحكومة انطلاقا من هاذ ضرورة انسجام السياسة اللغوية، اشتغلت على سياسة لغوية منسجمة في عدة تدابير، تكلمت على المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية، تكلمت على القانون التنظيمي للغة الأمازيغية، تكلمت على مركز الدراسات الحسانية، على أكاديمية محمد السادس للغة العربية، إلى جانب مقترحات أخرى مرتبطة بلغة التواصل غير اللفظي، لأن لغة الإشارة عند الصم البكم، ولغة ابرايل (Braille) عند المكفوفين جزء من أجزاء السياسة اللغوية، لأن هذا هو الحق في الثقافة كذلك.

تكلمت في هاذ المخطط ديال الحكومة اللغات الأجنبية، لأن إلى جانب ضرورة حماية اللغات الوطنية، هناك تطوير استعمال، كما نص الدستور على ذلك، ضرورة تعلم وإتقان اللغات الأجنبية الأكثر تداولا، وفي هذا الصدد نشتغل مع المكونات اللغوية والتربوية المعنية لاختيار أفضلها ملاءمة للمصالح التربوية الاقتصادية والإستراتيجية لبلادنا.

اللي أساسي أنه هو أن الحكومة تسعى خلال هاذ السنة لتنزيل كل هاذ الإجراءات في إطار.. الحكومة تسعى إلى تنزيل كل هاذ المقترحات خلال سنة 2014 في إطار سياسة مندمجة للحق اللغوي والثقافي ببلادنا.

شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد وزير الثقافة على مساهمته في هذه الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيد وزير السياحة وهو حول وضعية فنادق في مناطق سياحية شعبية، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التحالف الاشتراكي. تفضل السي الديبوني لطرح السؤال.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

السادة المستشارين،

السيد الوزير،

تسعى وزارة السياحة إلى دعم وتوسيع السياحة الداخلية عبر برامج مختلفة، وتوفير شروط وحوافز أهمها توفير الإقامة في فنادق سياحية بأثمان مناسبة. وتلعب بعض المناطق السياحية الشعبية المرتبطة بالمياه المعدنية دورا كبيرا في تنشيط هذه السياحة، مثلا كمولاي يعقوب وسيدي حرازم، والتي تتوفر على فنادق لها تاريخ، كانت رائدة في الماضي لتنمية هذه السياحة مثل الإقامة السياحية بسيدي حرازم التي كانت تابعة في السابق لمؤسسة عمومية تابعة للدولة، والتي أصبحت اليوم بعد تفويتها في حالة يرثى لها، سواء الفندق أو الإقامات التابعة له.

فقد تحولت هذه الإقامات السياحية من معلمة رائدة إلى وضعية تهميش والتقادم دون صيانة وترميم، مما يفقدها قيمتها ومساهمتها في تنشيط السياحة بهذه المنطقة.

إن هذا النوع، السيد الوزير، من الفنادق المتواجدة بأماكن سياحية شعبية، لها صبغة خاصة وسمعة وطنية ودولية، تتطلب اعتناء واهتماما من وزارة السياحة ومن الحكومة لإرجاعها على الأقل إلى مستواها السابق ولو بدعم مالي مباشر، نظرا لدورها الهام في السياحة الداخلية وحتى الأجنبية.

السيد الوزير،

نسائلكم: فما الذي تنوون فعله، السيد الوزير، لرد الاعتبار لهذه المؤسسات الفندقية المعنية؟

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد الوزير في إطار الجواب، تفضل السيد الوزير.

السيد لحسن حداد، وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا للسيد المستشار المحترم على طرحه هذا السؤال، بالفعل هاذ المناطق اللي هي سميتيها بالسياحة الشعبية هي مهمة جدا وفيها إمكانيات كبيرة من ناحية السياحة الداخلية، لم نستغلها بعد بشكل كبير جدا، ابحال دابا هذي ديال سيدي حرازم وديال مولاي يعقوب وديال راس الماء،

وهناك مزارات أخرى لا سواء بالنسبة لا دينية ولا معدنية لم نستغلها بشكل كبير جدا، مولاي عبد السلام بمشيش مثلا، ومزارات أخرى مهمة ما حاولناش أننا نوجدو المنتوج الأساسي بالنسبة لهذه المناطق.

إذن، الوزارة هي في إطار وضع دراسة باش نشوفو ما هو المنتوج المناسب بالنسبة لهذه الشرائح الاجتماعية التي تقصد هذه المزارات هذي، سواء بالنسبة للمياه المعدنية أو المزارات الدينية، هذا في إطار واحد التجاوب مع واحد الشريحة اجتماعية اللي هي كتسافر واللي هي كتستعمل المنتوج المحلي، ولكن ليست هناك بنية تحتية تتجاوب معها، ونريد أن نضع سياسة في هذا الإطار باش تكون واحد السياحة للجميع باش يمكن لنا أننا نتجاوبو مع هاذ الشرائح المعينة.

ولكن بالنسبة لبعض الفنادق، مثلا مثل الفندق ديال مولاي يعقوب ولا ديال سيدي حرازم وفنادق أخرى، نعم عرفت كثيرا من التدهور، يعني لأنه كانت (Maroc-tourist) ومن بعد رجعت إلى صندوق الإيداع والتدبير،، ووقع مشاكل بالنسبة للتدبير ديالها ووقعت كذلك تآكل ديال البنية التحتية بالنسبة لها.

إذن، هاذو كتوضعنا في واحد الوضعية اللي هي لابد أنه الاستثمار في تأهيل هذه الفنادق، كثير من أصحاب هاذ الفنادق فاش كتطلب منه أنه استثمار مهم جدا باش يمكن له أنه يعيد الاعتبار لهذه الفنادق، فاش تيعمل الدراسة المالية ما تيلقاش بأنه مربحة بالنسبة له. إذن، هذا مشكلة بالنسبة لسيدي حرازم، رغم أننا في إطار العمل مع صندوق الإيداع والتدبير باش يمكن لهم أنهم ياخذوا هاذ الفندق هذا وكذلك اللجنة اللي مشات وعاينت هاذ الفندق هذا، يعني أنه من التوصيات ديالها يجب إعادة الاستثمار في هاذ الفندق، يجب إعادة تثمينه، وكذلك يجب أخد واحد النموذج مالي اللي يمكن له يكون هذاك الفندق مربح، رغم أنه السياحة الشعبية الموجودة.

هذا كذلك تم العمل عليه في 9 يناير 2014، في إطار اللقاء اللي كان على مستوى الولاية واللي تعهد به المدير العام لصندوق الإيداع والتدبير أنه ياخذو بعين الاعتبار، لأنه كاين الآن إعادة تأهيل صندوق جنان فاس، حين الانتهاء من هذا غادي يمروا بالنسبة لسيدي حرازم، مع العلم أنه في مولاي يعقوب أنه كاين مجهود استثماري سيتم العمل عليه، اللي هو تقريبا 400 مليون درهم، واللي هو مجهود استثماري لإعادة تأهيل كل المحطة، لأنها محطة أساسية جدا وفيها كذلك إمكانيات كبيرة.

إذن، احنا بالنسبة لنا هاذو كاين هناك مستويين، مستوى أنه يجب الاستثمار في السياحة الداخلية خصوصا على مستوى المزارات الشعبية، ولكن كذلك هناك مستوى آخر يجب إعادة تأهيل بعض الفنادق، ونحن في إطار العمل عليه.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد المستشار للتعقيب، تفضل.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس،

كنشكروك على هاذ العرض القيم، واتفقتو معنا على الطرح ديالنا، السيد الوزير. إلا أنه احنا كنعرفو الحكومة كتشتغل الآن وكتهيأ إستراتيجية وكتهيأ البنية التحتية للسياحة، خاصة السياحة المعدنية أو الجبلية، مثلا أنا عندي ثلاثة ديال الطروحات فيما يخص هذه الفنادق وفيما يخص هاذ الشركة اللي اخذات هاذ الفنادق على المستوى الوطني.

كاين فنادق اللي أعطتها أهمية وكتشتغل وكتعطي منتوج، ولكن كاين فنادق اللي هي سمحت فيها، نعطيك مثال: هاذ سيدي حرازم، احنا تكلمنا عليه ما نرجعوش نهضرو عليه، سيدي حرازم الآن في حالة يرثى لها، أنا سكنت فيه في الثمانينات، السيد الوزير، كان فندق من أحسن الفنادق، الناس اللي كيجيو لفاس ما كيباتوش في فاس، كيباتوا في سيدي حرازم. وكان عندو إقامات سياحية مهمة تابعة له، هاذ الشي في الثمانينات وفي التسعينات.

ولكن الآن، أنا كنطلب منك، السيد الوزير، أنت كتمثل الحكومة، وهاذ الحكومة عندها دعم شعبي، وعندها دعم ملكي، أنا كنقترح عليكم، السيد الوزير، تمشي لجنة مخصصة لهاذ الفندق، ما خصوش يبقى هكاك في ذاك الحالة، أنا ماشي كننتقد، هاذ الشي ماشي في عهدكم، هاذ الشي في العهد السابق، ولكن، أنا كنتمنى هاذ الحكومة، هاذ المواقع هذي التاريخية تعطيها اهتمام.

نزيد، السيد الوزير، فندق آخر في مدينة شفشاون، هذا الرمز ديالو كيرمز إلى سياحة جبلية، اللي هو اسموا أسماء، وكان في السابق (Hotel Asmaa) يضرب به المثل على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي، الآن أصبح في حالة يرثى لها، اعلاش؟

كذلك كاين فندق آخر في المضيق-الفنيدق، كيسميوه المغرب السياحة (Maroc-tourist)، جا على البحر ومنطقة سياحية ممتازة وبنية تحتية وطرق ممتازة، ولكن في حالة يرثى لها، اعلاش؟

السيد الوزير، احنا...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد الديبوني:

شكرا.

احنا، السيد الوزير، احنا متفقين على هاذ الفنادق، وعلى هاذ الشي خصو يتعاد فيه النظر، ويكون وقفة.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل، السيد الوزير، في إطار التعقيب.

السيد وزير السياحة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل، هناك فنادق اللي هي كتعاني من هاذ الإشكاليات كبيرة جدا، لأنه أشنو اجرى في هاذ الفنادق، كان (Maroc-tourist) هو اللي كان عندو هاذ الفنادق، بعد ذلك تم تفويت إما لصندوق الإيداع والتدبير، أو إما لخواص، وثلاثة فنادق بقت في ملكية المكتب الوطني المغربي للسياحة، هاذ الفنادق هذي يعني شكلت واحد الإشكالية كبيرة جدا بالنسبة لنا للإعادة ديالها.

مثلا فندق تاليوين، كان المكتب الوطني المغربي للسياحة، ما صفينا الإشكالية ديالو إلا هاذ السنة هذي، السنة ديال 2013، وهو ابقى عندو إشكالية تقريبا واحد العشرين سنة.

كاين الفندق ديال خنيفرة، موحى أوحمو الزياني، لازال في ملكية المكتب الوطني المغربي للسياحة، ولكن عندو إشكال في العقار، وهذا كيطرح لنا إشكاليات قانونية كبيرة جدا، وهو أمام المحاكم.

فندق ديال أسماء، كذلك في المكتب الوطني المغربي للسياحة.

إذن، هاذو كلها فنادق اللي هي إرث من الماضي، كانت عندها واحد الصيت، كان عندها واحد الأهمية، ولكن الآن آن الأوان بأننا نصفيوها، ولكن هناك إشكالية تتعلق إما بالعقار، إما بالوضعية القانونية ديال البعض منها، وكذلك يعني أنه البعض منها يعني تتكون عندو وضعية كذلك غير مربحة من الناحية المالية. مثلا، بالنسبة للفندق ديال المضيق، كان تيشتغل فقط شهرين، وخلال السنة لا يشتغل، ولكن، الآن، يجب أن يكون هناك مستثمر اللي هو يمكن ياخذ هاذ الفندق هذا، ويعاود يعني إعادة التأهيل ديالو، باش يمكن له أنه يشتغل يعني بشكل كبير وبشكل منتظم، وتكون عندو أنشطة ماشي فقط غير الفندقة، ولكن أنشطة أخرى.

وتنتمناو أنه المجموعة ديال الفنادق اللي هي الآن غادي تكون متواجدة على مستوى (Tamuda Bay) تطوان والفنيدق والمضيق أنها تساعد في هاذ الإطار ديال التنشيط السياحي.

ولكن راه ماشي بالسهولة كما تنظنو أنه بالنسبة للفندق ديال سيدي حرازم، راه ارسلنا لجنة، في 2013 امشات لجنة. كان اجتماع على مستوى الولاية، ولكن الأمور يعني ليست لنا يعني ضغط قانوني على أصحاب الفنادق باش يمكن لهم أنهم يعيدوا التأهيل. احنا وضعنا يعني الصندوق ديال 500 مليون درهم، باش يمكن لنا أننا نساعدو، ولكن قانونيا ليس لوزارة السياحة يد في هذه الأمور.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لكم السيد الوزير على مساهمتكم في الجلسة.

وننتقل إلى السؤال الموجه إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء، في سؤال فريد وهو حول عدم التوازن بين المناطق في الاستفادة من المياه، والكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة. الأستاذ السنيتي، تفضل.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

السيدة الوزيرة المحترمة،

يعتبر الماء عصب الحياة ومحرك التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية في ظل تزايد الطلب عليه، وتراجع حجمه واحتدام شدة التغيرات المناخية وتعاقب سنوات الجفاف في عدد من مناطق العالم.

والمغرب كغيره من البلدان بالنظر لموقعه مهدد بأن يعرف خصاصا في المياه، بحيث أصبح على أعتاب أزمة مائية كبيرة بالنظر إلى التحولات الديموغرافية والاقتصادية التي يعرفها، وهو ما يفرض ضرورة التفكير في حلول بديلة لتنمية الموارد المائية وعقلنة تدبيرها.

وعلى الرغم من أن بلادنا تمتلك ستة أنهار كبرى ومياه سطحية مهمة في الشمال وأخرى جوفية بالجنوب، فإن بعض المناطق لازالت تعاني من عدم الاستفادة من الماء كحق من الحقوق الأساسية، وهو ما نتجت عنه احتجاجات ومسيرات للعطش في بعض المناطق في الجنوب والجنوب الشرقي، مما يطرح ملحاحية إيجاد حلول عاجلة للوضع المائي ببلادنا ومواجهة إشكالية عدم التوازن الصارخ بين المناطق في الاستفادة من هذه المادة المهمة.

لذلك، السيدة الوزيرة المحترمة:

- ما هي التدابير العاجلة لتجاوز هذا الإشكال، وضمان استفادة جميع المواطنين بشكل متساوٍ من هذه المادة المهمة؟

- وهل لدى الحكومة تصور واضح لمعالجة إشكالية عدم التوازن بين مناطق المملكة فيما يتعلق بمواردها المائية؟

وكذلك، السيدة الوزيرة، هذا موضوع مهم ومهم جدا، لابد أن تعملوا ما في وسعكم من أجل تجاوز هذه الإشكالية حتى نصطف ونتهيأ ونلتحق كسائر الدول المتقدمة في هذا المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الجواب، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة شرفات أفيلال، الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيدة والسادة المستشارون،

تنشكر أولا السيد المستشار على هاذ السؤال اللي عندو أهميتو.

وكنبغي نقول للسيدات والسادة المستشارين أن المغرب بحكم موقعه الجغرافي يعني كيتميز بمحدودية التساقطات المائية اللي سنة مطرية عادية كتقدر بـ 22 مليون مليار متر مكعب، جزء منها اللي يقدر بـ 4 مليار متر مكعب يخزن على صعيد الفرشات المائية، و18 مليار متر مكعب تخزن على صعيد المنشآت المائية السطحية وبالضبط السدود.

إلا أن هاذ التساقطات المطرية، 51% كيتمركز بالأساس في 7% من المساحة المغربية، يعني في الجزء الشمالي، والنصف الآخر كيتمركز في باقي المساحة التي تقدر تقريبا بـ 93%، وهذا اللي كيخلق واحد النوع ديال التفاوت وعدم التوازن ما بين الجهات بحكم الموقع الجغرافي وبحكم أيضا الطبيعة المناخية ديال المغرب.

إلا أنه لمعالجة هاذ الإشكاليات هناك يعني عمل اللي قام به المغرب، واللي سن واحد السياسة مائية استباقية واستشعارية التي مكنت من تأمين التزويد بهذه المادة الحيوية عبر التراب الوطني، مكنت أيضا من تدعيم وتقوية المساحات المسقية التي تقدر حاليا بمليار ونصف هكتار كاملة مساحات سقوية، وأيضا إنتاج الطاقة الكهربائية.

إذن، من بين أهم المنجزات التي راكمها المغرب في هاذ المجال هي تأهيل البنية التحتية المائية عبر تجهيز السدود الكبرى والمتوسطة اللي كان عندها دور مهم في تأمين الولوج إلى الماء.

ثم أيضا كاين هناك منشآت التحويل، ماذا نعني بمنشآت التحويل؟ بحيث كنتوفرو على 13 منشأة ديال التحويل، هو أنها كتحول المياه من المناطق اللي فيها وفرة، وبالخصوص المناطق الشمالية، منطقة اللوكوس ومنطقة ديال سبو ومنطقة أيضا أم الربيع اللي كتميز بواحد التساقطات مطرية مهمة، إلى المناطق اللي فيها خصاص، مثلا في الدار البيضاء كتلقى جزء من المياه ديالها من حوض أم ربيع والجزء الآخر من حوض أبي رقراق. مراكش نفس الشيء، كتلقى دعم من حوض أم الربيع.

إذن، جميع هذه الإجراءات مكنتنا نوعا ما من تحقيق توازن فيما يتعلق بالولوج إلى هذه المادة الحيوية، وبالموازاة مع ذلك هنا أيضا إعادة النظر في طريقة استعمال الماء وتثمينه. كيفية تثمين الماء هو نهج سياسة الاقتصاد في الماء، وبالخصوص المستهلك الرئيسي اللي هو القطاع الفلاحي اللي كيستهلك 85% من حجم المياه المعبأة، بتحويل الزراعات المسقية اللي كانت كتسقى بطرق تقليدية وكستهلك الماء بواحد الطريقة مبذرة جدا، إلى زراعة سقوية عصرية أو ما يصطلح عليه بـ (goutte à goutte)، وكنظن بأن هناك المخطط الأخضر انخرط بهاذ المقاربة هذي، وهناك تقدم من أجل تثمين استعمال الماء والحد من الهدر والاستنزاف اللي كتعرفو بعض الفرشات المائية.

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد المستشار في إطار التعقيب، تفضل السي السنيتي.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة،

استمعنا إليكم بإمعان، وبكل صراحة وبكل صدق، السيدة الوزيرة، لدينا الثقة الكاملة فيك بكل صراحة، وبالتالي، السيدة الوزيرة، لدي بعض الملاحظات أظن بأنها مهمة.

أولا، السيدة الوزيرة، الحكومات السابقة تغنت كثيرا من أجل تشغيل بعض السدود، والمرحوم الحسن الثاني قدس الله روحه كان كيقول في أحد خطبه: الحروب الآتية ستكون على المياه. ونحن بدأنا نقترب من هذه المسائل، الخطاب ديال المرحوم الحسن الثاني.

وبالتالي، السيدة الوزيرة المحترمة، فقط أنا أسائلكم، السيدة الوزيرة، سد الوحدة، لماذا، السيدة الوزيرة، ماذا تنتظرون في سد الوحدة؟ اعلاش؟ ها هو من أعظم السدود، وبالتالي قمنا بزيارات مجاورة لهذا السد، وفي لقاء تواصلي مع حزبنا، وبالتالي اللي سمعناه الناس بالعطش، لا يبعدون عن السد إلا بكيلومتر.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، كذلك مد القنوات، عرف جل الإقليم، والأقاليم جلها بمد القنوات، سنوات بقيت دار لقمان على حالها، فوقاش غادي نشغلو هاذ القنوات، السيدة الوزيرة، بالمياه؟

الناس كيموتوا بالعطش لحد الآن، العطش يحتد بالساكنة، ومد القنوات مر، ما كاين حتى شي حاجة، ولحد الآن ما كاين لا تشغيل لا حتى شي حاجة لحد الآن.

كذلك، السيدة الوزيرة، في شأن آخر حول معالجة المياه العادمة، هذا مشكل عويص وعويص جدا، السيدة الوزيرة. ومن العيب كذلك في المثل الناس جاؤوا في أعالي الجبال ساكنين وفي المثل المياه العادمة، الوديان ديالهم، الروائح الكريهة، إلى غير ذلك، وهم أمام السد، على سبيل المثال تروال والناحية في إقليم وزان.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، كنتم وعدتمونا، وكذلك الوزراء من قبلكم...

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

المستشار السيد أحمد السنيتي:

آخر سؤال، السيد الرئيس، صافي انتهينا، هذا موضوع مهم في نظري، غير اصبر معنا اشوية الله يرحم الوالدين.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، الله يجازيكم بخير، وعدونا الوزارات السابقة، وأعطونا وعد، ووعد الحر دين عليه. وبالتالي، كانوا كيقولوا سيعالجون هذه الأمور من أجل سقي الخضروات ديال الفلاحة، وكذلك شرب الماشية ديالهم، دابا هاذ المعالجة... دابا السد ما مشغلش، المياه العادمة في كل الجماعات، في إقليم وزان وأقاليم أخرى كتعرف واحد الإشكال.

وبالتالي، السيدة الوزيرة، لابد هاذ المسائل بحال هاكا، لابد خصهم ياخذوا بعين الاعتبار كما قلت سابقا حتى نصطف ونتهيأ ونلتحق كسائر الدول المتقدمة في هاذ المجال.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السيد المستشار، هذا شأني أنا، أنا اللي كنسير الجلسة، انت خصك تنضبط في التوقيت ديالك، إلى خليتك غير فقط من أجل نحافظو على الهدوء ديال الجلسة إلى آخر لحظة منها، الله يجازيك بخير.

الكلمة للسيدة الوزيرة في إطار الرد عن التعقيب، تفضلي السيدة الوزيرة.

السيدة الوزيرة المنتدبة لدى وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، المكلفة بالماء:

شكرا لكم السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين،

أولا أنا كنبغي أطمئن الرأي العام وأطمئن السادة والسيدات المستشارين فيما يخص هاذ الحرب اللي حاول البعض أن ينساق وراءها وكأننا طبول الحرب تقرع فيما يتعلق بالمياه.

أنا أقول المغرب والحمد لله في منأى عن هاذ الحروب، ولا نعيش أزمة ماء بقدر ما نعيش خصاص فيما يتعلق بالماء وخصاص مرتقب أنه يرتفع إن لم تتخذ هناك الإجراءات والتدابير الاستعجالية.

فيما يخص سد الوحدة، بالفعل كاين هناك مشروع هيكلي ضخم جدا من أجل تزويد الدواوير المجاورة بإقليم وزان وتاونات وشفشاون انطلاقا من هاذ المنشأة وهاذ المعلمة المائية الكبيرة اللي هي سد الوحدة، والشروع فيها إن شاء الله انطلاقا من الاستغلال التدريجي لهاذ المشروع غينطلق في أواخر 2014، وغيمتد إلى 2015، باش نخففو اشوية الضغط على الموارد المائية الجوفية، وبالخصوص في الدواوير والمداشر القروية بإقليم وزان وشفشاون وتاونات، ونضمنو أيضا تأمين واستمرارية هاذ المنظومة هذي أن ما تبقاش معلقة فقط غير بالتساقطات.

فيما يتعلق بالمسألة ديال معالجة المياه العادمة، أنا كنتفق معكم، السيد المستشار، المغرب يعني بالرغم من انطلاق المخطط الوطني للتطهير السائل وما يصطلح عليه بـ (le PNA[4])، هناك تقدم، وهناك رصيد مائي مهم جدا ممكن أننا نستثمروه إن تم الاعتماد لآليات المعالجة الثلاثية حتى نستثمر هاذ المياه المعالجة، وتوجه بالأساس للسقي ولري المساحات المسقية ونخففو اشوية الضغط على المياه العذبة ونخليوها بالأساس للماء الصالح للشرب.

هناك مشاريع، ولكن لازال هناك تأخر، لأن كاين واحد النوع ديال اللبس من الناحية المؤسساتية، ولكن نحن نشتغل مع مصالح وزارة الخارجية على توضيح الإطار المؤسساتي لإعادة الاستعمال.

فيما يخص تطهير السائل في العالم القروي، الرؤية لحد الآن عاد تبلورت في إطار ما يصطلح عليه ب"المخطط الوطني للتطهير السائل في العالم القروي"، واللي غيخرج للوجود إن شاء الله في السنوات المقبلة، ولكن خص المجالس المنتخبة تكون شريك أساسي، وإلى ابغينا نأهلو هاذ البنيات التحتية على صعيد القرى والمداشر، لأن الإمكانيات الذاتية لجميع الفاعلين محدودة، وكتبقى الرهان بالأساس على تأهيل المؤسسات المنتخبة للقيام بالدور ديالها.

وشكرا لكم السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا لك، السيدة الوزيرة، على مساهمتك معنا في هذه الجلسة.

وقبل أن أرفع الجلسة، ولإعطاء كل ذي حق حقه، أريد فقط أن أصحح بأن مصدر الخطأ الذي جاء في إسم الثانوية التي تم استقبالها في جلستنا هذه تحت إسم ثانوية 12 أكتوبر لأكنول بدل 2 أكتوبر أكنول، لم يكن مصدر هاذ الخطأ هو السيدة المحافظة التي مكنتنا من مراسلة استقبال هذه الثانوية، بل مصدر الخطأ كان واردا من الجهة الطالبة لاستقبال الثانوية، فمعذرة للسيدة المحافظة إن كان قد جاء على لسان السيد الرئيس أنها هي التي أخطأت في حق هذه الثانوية.

رفعت الجلسة.

[4] Programme National d'Assainissement Liquide et d'Epuration des Eaux Usées